المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية (2011-2017)

Regional and International Variables in the Arab Region and its Impact on Regional (2017-2011) Equilibrium

إعداد: صفا مظهر عبد الستار آل مياح

بحث مستل من رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، وزارة التعليم العالي، الأردن

Email: Saffaa@gmail.com.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٧/٢٠ تاريخ القبول ١١/٨/ ٢٠٢٣ تاريخ النشر: ١٥/٨/٢٠٢٣

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية وتدخل الدول الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧, وقد أجابت الدراسة عن السؤال المحوري (ما مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧؟))، وقد إتبعت الباحثة كل من منهج النظام الدولي ومنهج المصلحة القومية للوصول إلى معلومات الدراسة وبياناتها لغرض تحقيق أهداف الدراسة, كما تم معالجة جميع البيانات نوعياً للوصول إلى نتائج الدراسة، أظهرت نتائج الدراسة وجود متغيرات سياسية وعسكرية على المستوى الإقليمي والداخلي للدول العربية وكذلك على المستوى الدولي, إذ تمثلت المتغيرات الداخلية والتي ظهرت منذ بداية العام 2011 والتي استمرت حتى العام 2017,ظهرت على شكل حراكات شعبية ومسيرات سلمية مطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية, وكانت ذات نتائج كارثية في عدد من الدول العربية راح ضحيتها الكثير من الشعوب العربي بين قتيل وجريح ونازح ولاجئ. أم المتغيرات الدولية والتي تمثلت بالتدخلات الخارجية التي ألقت بضلالها على المنطقة العربية، حيث نتج عن هذه المتغيرات إضطرابات واسعة النطاق أثرت على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة وأثر سلبي للمتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية، تلخصت بهشاشة التوازنات الإقليمية للمنطقة العربية وضعفها السياسي والاقتصادي والعسكري، ووجود علاقة وأثر سلبي للمتغيرات والتدخلات الدولية على التوازنات الإقليمية العربية تلخصت بتحقيق التوازن الإقليمي للدول الخارجية بتقاسم أراضي وثروات الوطن العربي الذي يخدم مصالح الدول الخارجية على حساب التوازنات الإقليمية للدول العربية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الإقليمية، المتغيرات الدولية، الحراكات الشعبية، ثورات الربيع العربي، التوازنات الإقليمية.

Abstract This study aimed to identify regional and international variables and the intervention of regional and international countries in the Arab region and their impact on regional balances during the period extending from 2011 to 2017. The study answered the central question (to what extent do regional and international variables affect regional and international balances in the Arab region) During the period (2011-2017?), the researcher followed both the international system approach and the national interest approach to access the study's information and data for the purpose of achieving the objectives of the study. All data was also processed qualitatively to reach the results of the study. The results of the study showed the presence of political and military variables on The regional and internal level of the Arab countries, as well as at the international level, as the internal changes that appeared since the beginning of the year 2011 and continued until the year 2017, appeared in the form of popular movements and peaceful marches demanding democracy and social justice, and had disastrous results in a number of Arab countries, claiming many lives. Among the Arab peoples are dead, wounded, displaced and refugees. Or international variables, which were represented by external interventions that cast their shadows on the Arab region, as these variables resulted in widespread disturbances that affected regional balances in the Arab region. The results of the study also showed a relationship and a negative impact of regional variables on Arab regional balances, summed up by the fragility of the region's regional balances. Arab countries and their political, economic and military weakness, and the existence of a relationship and negative impact of international variables and interventions on Arab regional balances, were summed up by achieving regional balance for foreign countries by sharing the lands and wealth of the Arab world, which serves the interests of foreign countries at the expense of the regional balances of Arab countries.

Keywords: regional variables, international variables, popular movements, Arab Spring revolutions, regional balances.

المقدمة:

مما لا شك فيه أننا نعيش في عالم يطغى على ملامحه طابع الصراع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لدول العالم وخصوصاً الدول العظمى, التي وجدت في المنطقة العربية مكاناً مناسباً لتحقيق أطماعها واستعراض قواها التي انفردت بها منذ عشرات السنين على المستوى الدولي وكذلك الإقليمي. فقد ظهرت في السنوات الماضية تغيرات إقليمية ودولية ناتجة عن صراعات متعددة أثرت بشكل ملحوظ على منطقة الإقليم العربي. تمثلت هذه الصراعات بمتغيرات جذرية على الساحة العربية والإقليمية غير مسبوقة في العصر الحديث.

وفي هذا المقام ينبغي العلم بأن المنطقة العربية عانت كثيراً في هذا القرن من المتغيرات السياسية والعسكرية, فلو أمعنا النظر لوجدنا أن الخاسر الأكبر جرّاء الصراعات والمتغيرات الإقليمية والدولية هو الجانب العربي أوطاناً وشعوباً, تلك الشعب التي فقدت الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في حياة كريمة كباقي شعوب العالم, كما نال الأثر السلبي أيضاً من الدول العربية ككل من عدم استقرار وفقدان للتوازن على المستوى الإقليمي.

الجدير بالذكر أن التغيرات الإقليمية والدولية التي اجتاحت دول الإقليم العربي وأثرت بشكل ملحوظ على التوازنات الإقليمية والدولية قد بدأت ملامحها منذ مطلع العام 2011 عندما أشعل المواطن التونسي البوعزيزي شعلة انطلاق الثورة التونسية وأحرق نفسه اعتراضاً على سياسة الحزب الحاكم في تونس, وتبعتها عدداً من الدول تحقيقاً للحرية والعدالة الاجتماعية في جميع مجالات الحياة لتمثل هذه الثورات في نهاية المطاف ما سمي بثورات الربيع العربي, والتي تزامنت بالعديد من التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية كالتدخلات الإسرائيلية في الشأن الفلسطيني وكذلك التدخل الإيراني والتركي في الشأن السوري والعراقي وغير ذلك من تدخلات وصراعات أدت إلى فقدان التوازن الدولي والإقليمي في الإقليم العربي بشكل ملحوظ.

لذا كان لا بد من التعرف على تلك المتغيرات وما أسبابها ودوافعها وكيف لها أن تؤثر على التوازنات الإقليمية بالنظر إلى الفترة الممتدة منذ عام 2011 إلى عام 2017م، من هنا برزت أهمية الدراسة والتي تتمثل بوضع حجر الأساس الذي منه انطلقت منه هذه الدراسة والمتمثل بدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثر تلك المتغيرات على التوازنات الإقليمية في ذات الفترة التي ظهرت بها تلك المتغيرات عام 2011 وامتدت إلى سنة 2017.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين, هما:

١ – الأهمية النظرية للدراسة: وتتمثل في سعي الباحثة في بيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية على التوازنات الإقليمية وذلك بالاستناد إلى العديد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وبيانها بشكل علمي واضح ودقيق. كما تبرز أهمية الدراسة النظرية من واقع أن مراكز البحث العلمي والجامعات متمثلة بالباحثين والدارسين هم بحاجة إلى مصدر علمي يستندون إليه عند الشروع بكتابة أبحاثهم المشابهة للدراسة الحالية للتعرف على أهم مجريات العمل البحثي وأيضاً أهم المتغيرات الإقليمية والدولية وآثارها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

٢ – الأهمية التطبيقية للدراسة: وتتمثل في سعي الباحثة في التطرق إلى أسباب ومظاهر وطواهر المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وآثارها على كل من الفرد والمجتمع من جهة وكذلك على التوازنات الإقليمية من جهة أخرى وهو موضوع الدراسة الحالية. وكذلك فأن هذا الموضوع سيفيد صُنّاع القرار لتوجيه سياستهم الخارجية في هذا الجانب.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في التعرف على القضايا التالية:

١- استكشاف المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية في الفترة وأثرها على التوازنات الإقليمية 2011-2017.

٢- استكشاف المتغيرات الدولية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2017.

٣- استكشاف التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2017.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

فرضت التحديات الدولية والإقليمية نفسها على المنطقة العربية لتجعل منها ساحة صراع وتحدي وتحقيق أهداف ومطامع عديدة, من الجانب الآخر المتمثل بأطراف إقليمية ودولية اجتاحت العالم العربي بشكل واسع النطاق, أدت هذه المتغيرات في نهاية المطاف إلى إحداث زعزعة وعدم استقرار وفقدان للتوازن الإقليمي في الإقليم العربي كان الجانب العربي هو الخاسر الأول والأكبر جراء تلك المتغيرات.

وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري الرئيس في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

ما مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات في المنطقة العربية خلال الفترة (2011-2017)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما أهم المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2017؟
٢- ما أهم المتغيرات الدولية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2017؟
٣- ما أهم التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية وما مدى تأثيرها على المنطقة العربية في الفترة 2011-2017 ؟

رابعاً: فروض الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية من فروض تستند إليها لتحقيق نتائج الدراسة بكفاءة وموضوعية, وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

١- هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية والتوازنات الإقليمية فيها.

٣- هناك علاقة إرتباطية بين المتغيرات الدولية التي شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة (2011-2017) والتوازنات الإقليمية فيها.

خامساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

- **الحدود المكانية**: تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الدول العربية التي ظهرت بها ثورات الربيع العربي والحراك الشعبي وجوارها الإقليمي.
- **الحدود الزمانية**: انطلقت الباحثة في دراسة موضوع (المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية 2011-2017) خلال العام الدراسة 2017-2018.

أما اختيار العام 2011 كبداية للفترة الزمنية للدراسة فذلك لأن هذا العام شهد بداية الاحتجاجات الشعبية العربية (ثورات الربيع العربي) والذي بدأ ذاتياً موضوعياً ثم ما لبث أن تخطفته قوى إقليمية ودولية حرفته عن مساره, وأدى ذلك إلى تدخلات دول الإقليم غير العربية وقوى دولية أثرت على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية.
وأما اختيار العام 2017 كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمعطيات المختلفة بهذا الموضوع.

سادساً: محددات الدراسة

سوف تقتصر الدراسة على بحث المتغيرات الإقليمية والدولية تجاه المنطقة العربية, ثم نأخذ نموذجين ممكن تعميمها على باقي الأزمات وهما (الأزمة السورية, والأزمة اليمنية), والحراكات الشعبية في كل من الأردن والعراق ولبنا وفلسطين.

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

١- المتغير المستقل: المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية.

٢- المتغير التابع: التوازنات الإقليمية.

وسنقوم بتعريف كل من المتغيرين إصطلاحياً وإجرائياً.

أ- المتغيرات الإقليمية:

- **التعريف الاصطلاحي**: التفاعلات الهادفة بين عدداً من الدول, التي تجمعها علاقات بناءة على الصعيد الداخلي والخارجية, إذ يعتبر تكامل الدول الإقليمية وتفاعلها أحد الجوانب المؤثرة بشكل كبير على السياسة الخارجية واتجاهات النظام الدولي (محمد, 2017: 1).

- **التعريف الإجرائي**: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على المفهوم الإجرائي للمتغيرات الإقليمية:

١- التحالفات بين عدد من الدول المتجاورة ذات التاريخ والثقافة والتوجهات السياسية المشتركة.

٢- تأطير العلاقات بين الدول ضمن الإقليم الواحد ضمن منظومة موحدة تجعلها طرف فعال في منظومة السياسات الدولية.

ب- المتغيرات الدولية

- **التعريف الاصطلاحي**: "تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية, وتغير مواضع القوة بين الانتشار والتركيز والتي أدت إلى التأثير في البنى والهياكل على مستوى النظام العالمي والنظم الإقليمية والدولية" (حجاج وآخرون, 2013: 381).

- **التعريف الإجرائي**: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على المفهوم الإجرائي للمتغيرات الدولية:

١- إعادة بناء التوجهات السياسية وبناء تحالفات دولية حديثة.

٢- زيادة نطاق التفاعل الإقليمي ضمن إطار تكاملي بين دول العالم.

٣- إنشاء منظومة دولية قائمة على التحالف الايجابي بين الدول المتحالفة ودول أخرى, ومن جانب آخر وضع بعض الدول تحت المجهر لتحجيمها وتهميشها.

ثامناً: منهجية الدراسة

لقد رأت الباحثة أنه من الأنسب استخدام منهجي النظام الدولي والمصلحة القومية للربط بين متغيرات الدراسة, وفيما يلي شرح موجز لكل من المنهجيتين:

١- **منهج النظام الدولي**: لا ريب أن منهج النظام الدولي هو الأنسب لمتطلبات الدراسة الحالية, ذلك بسبب قدرة هذا المنهج على التعامل وتحليل العلاقات الدولية, وبالنظر إلى المشكلة البحثية وتساؤلاتها في هذه الدراسة فمن الضروري العلم بأن هذا المنهج يحمل العديد من الخصائص والطرق العلمية التي ستعالج محاور الدراسة وتجيب على تساؤلاتها بشكل علمي منطقي, تلك الخصائص لفتت انتباه الباحثة لاستخدام منهج النظام الدولي وذلك من منطلق أن الدراسة الحالية تتعامل مع مجريات الأحداث والظواهر الدولية وكذلك الإقليمية التي تشكل الاتجاهات السياسية للأنظمة الدولية.

وبشكل أكثر وضوحاً فهذه الدراسة تتعامل مع مجريات الأحداث والظواهر والمتغيرات في دول الإقليم العربي من جهة والمتغيرات الدولية من جهة أخرى, فمن شأن منهج النظام الدولي التعامل مع التفاعلات والتدخلات والسياسات المتداخلة بين متغيرات الدراسة (مشاقبة وآخرون, 2016: 109, 110).

أ- أهم أصحاب المنهج ورواده:

- ايمانويل فالرشتاين (Valerstein): ظور فالرشتاين نهج البحث العلمي في دراسة العلوم السياسية الخاصة بدراسة الأنظمة والمتغيرات الدولية, وذلك من خلال دراسات تحليلية من شأنها ربط الأحداث والمتغيرات الإقليمية من حيث تصنيف لدول العالم من حيث القوى والضعف ومطامع بعض الدول في الحصول على ثروات دول أخرى (الشرفات, 2018: 1).

ب- **مقومات منهج النظام الدولي وركائزه**: تعمل هذه النظرية على دراسات استقصائية من شأنها إيضاح سلوك الدول وسياساتها وكيفية تنفيذ أهدافها في دول أخرى, كما تقوم على دراسة الأطاع السياسية والاقتصادية التي تعمل على تحريك القوى السياسية والعسكرية للدول العظمى لتحقيق أهدافها في دول أخرى والتأثير عليها بشكل كبير.

وعليه يمكن إجمال مقومات وركائز هذه النظرية بالنقاط التالية:

- البيئة الداخلية وتشمل على دراسة البيئة الداخلي من حيث:
  - السياسات الداخلية سواءً للدول العالمية أو لدول منطقة أو إقليم معين.
  - القوى العسكرية.
  - التقدم التقني والاقتصادي.
- البيئة الخارجية وتشمل دراسة البيئة الداخلي من حيث دراسة التوجهات السياسية والاقتصادية للدول العالمية (العظمى) بالإضافة إلى توجهات دول الإقليم كل على حدة, فهناك من الدول مَن يبني علاقات ودية مع دول عظمى عالمية وهناك من يعاني من علاقات سلبية ذات أجواء مشحونة بالغضب أو التنديد أو التحديات المختلفة بينها وبين دول أخرى.

ت- **توظيف المنهج في الدراسة**: استناداً لهذه النظرية يمكن حل المشكلة البحثية والإجابة على تساؤلاتها, وذلك من خلال التركيز على الأدبيات المنشورة والدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة والتي تمثل في مجملها المدخلات العلمية للدراسة الحالية والتي تعمل على معالجتها نوعياً من خلال دراسة السياسات الدولية وتوجهاتها في المنطقة العربية والدول المحيطة بها, وبالتالي ترجمة المخرجات إلى نتائج علمية واضحة ودقيقة وقائمة على الحقائق الملموسة التي تمخضت عن المتغيرات الدولية في المنطقة العربية.

٢- **منهج المصلحة القومية**: إن منهج أو نظرية المصلحة القومية يُعد من أبرز مناهج البحث العلمي الصالح لدراسة العلاقات والمتغيرات الإقليمية, وهو ما يتناسب والدراسة الحالية, ذلك أن هذا المنهج يعمل على تحليل وتبرير سياسات معينة ورفض سياسات أخرى, كما يبين هذا المنهج كيفية التعامل مع الهوية السياسية والحفاظ عليها لدول إقليمية معينة والتي غالباً ما تتعرض لسياسات عدائية من دول أخرى على المستوى العالمي, ولعل هذا المنهج هو الأنسب لدراسة المتغيرات الإقليمية وعلاقاتها بالمتغيرات الدولية وأثر كل منها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية (النجاب, 2017: 1).

أ- أهم أصحاب المنهج ورواده:

- سيوم ورتشارد براون, واللذان قدما عدداً من القيم والأهداف وكيفية تحقيقها والتي تمحور حول دراسة الدول الإقليمية من حيث العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية التي تشكل بالنهاية كيان الدولة والذي يتحد مع كيانات أخرى تمثلها دول مجاورة (النجاب, 2017: 1).

ب- **مقومات المنهج وركائزه**: تقوم هذه النظرية على دراسات علمية ونظرية واستقصائية لسلوك الدول, مع الأخذ بالاعتبار دور كل دولة في المنظومة السياسية ضمن الإقليم الواحد من جهة ودور تلك الدول في المنظومة السياسية العالمية من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن المجالات والأعمال السياسية يقوم بها صناع القرار في الدولة على أكمل وجه للتماشي مع السياق العالمي ضمن السياسة المتبعة في المنطقة, كما تمثل تلك السياسات بعوامل عدة يتم بلورتها بناءً على التاريخ والعادات والتقاليد والدين والثقافة السائدة في المنطقة والمشتركة بين دول الإقليم والتي تشكل بالنهاية الهوية القويمة لتلك الدول, فتقوم هذه النظرية على تحليل تلك الاتجاهات والعوامل مع الأخذ بالاعتبار الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والعسكري الخاصة بتلك الدول والعمل على دراسة تحليلية تشمل بيان البنية السياسية لتلك الدول, أضف إلى ذلك أن هذه النظرية تقوم على دراسة الفوارق وتمايز الدول وأدوارها المؤثرة على السياسات الإقليمية تجاه قضية ما (المشاقبة وآخرون, 2016: 109).

ت- **توظيف المنهج في الدراسة**: يمكن من خلال نظرية المصلحة القومية أن تقوم الباحثة على دراسة موضوع الدراسة الحالي بالاستناد إلى البحث والنظر في الظروف الداخلية لدول المنطقة العربية والتعرف على اتجاهاتها السياسية وأسباب متغيراتها التي عصفت بالأجواء العربية منذ العام 2011 وحتى عام 2017, وعليه يمكن من خلال دراسة هذه العوامل, التطرق إلى دراسة المتغيرات الإقليمية من منظور عربي قومي وماهية أسباب وآثار تلك المتغيرات بشكل علمي وموضوعي.

تاسعاً: الدراسات السابقة

أمكن الإطلاع على عدد من الدراسات المباشرة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالي, وفيما يلي عرض موجز لها:

١- دراسة مصطفى (2015), بعنوان: **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية 2011-2013.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الأزمة السورية وأسبابها ودوافعها وتداعياتها في ظل التوازنات والقوى الإقليمية والدولية, وما أهم آثار تلك الأزمة خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2013, وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة شرعت الباحثة بدراسة الأدبيات المنشورة والدراسات السابقة بالإضافة إلى الكتب ومتابعة الأحداث والمتغيرات الإقليمية

للخروج بنتائج علمية دقيقة, إذ تمثلت نتائج الدراسة بأن هناك محددات داخلية وخارجية لعبت دوراً في تعقيد الأزمة السورية وإطالة أمدها كما كشفت الأزمة عن وجود حالة من الضعف في النظام الإقليمية العربي بعد عجزة عن احتواء تداعيات الأزمة السورية ومؤثراتها, حتى انتقلت هذه الأزمة من النطاق الإقليمي العربي إلى أن أصبحت أزمة عالمية.

٢- دراسة الزعبي (2015), بعنوان: **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت.**

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل السياسية العامة في دولة الكويت, والتعرف على عمليات الحراك السياسي في الكويت وما أثر المتغيرات الإقليمية على ذلك الحراك, وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باتباع الأسلوب النقدي والتحليل النوعي للأدبيات والدراسات السابقة والأوضاع المعقدة التي يعيشها الوطن العربي في هذه السنوات, وعليه فقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت بأن الحراك السياسي في دولة الكويت ما هو إلا نتيجة القصور الاقتصادي والتنموي من جانب الحكومة والذي بدوره أدى إلى التأثير السلبي على الجانب السياسي على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد, كما أظهرت نتائج الدراسة فشل الحكومة الكويتية في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي على الرغم من أنها أحد أهم الدول المصدرة للطاقة في العالم العربي, الأمر الذي ولد الحراكات السياسية الذي بدوره سبب إحراجاً للحكومة الكويتية بشكل ملحوظ.

٣- دراسة العسيري (2013) بعنوان: **أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام 2011.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي العربي متمثلاً بالسياسات الحاكمة ومؤسسات العمل العربي المشترك والتوازنات الإقليمية ككل, لذا فقد قرر الباحث الإطلاع على الدراسات السابقة المشابهة بالإضافة إلى التقارير والإحصائيات الرسمية وتحليلها نوعياً للوصل أخيراً إلى عدة نتائج تمثلت بوجود علاقة إيجابية بين الثورات العربية وبين تعزيز عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية, بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين ثورات الربيع العربي والأثر على زعزعت التوازنات الإقليمية, وكذلك يشمل الأثر الإيجابي أيضاً مؤسسات المجتمع المحلي والديمقراطية العربية.

٤- دراسة حجاج, والمقداد والسرحان **(2013), بعنوان: أثر المتغيرات الدولية على مصادر تعديد الامن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الدولية على عوامل تهديد الأمن القومي العربي, والتعرف على دور تلك المتغيرات وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي, وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحثون باستخدام منهج النظام الدولي الذي يُعد المنهج الأكثر توافقاً مع متطلبات هذه الدراسة, وعليه فقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت ببغير إدراك الأمن القومي العربي, وذلك من خلال إدراك أن التهديدات التي تعصف بالمنطقة العربية ما هي إلا نتاج لسياسات عربية تتبعها بعض الأنظمة العربية, كما أدت المتغيرات الدولية إلى تحويل أنظام الأنظمة العربية عن قضاياها الرئيسية إلى قضايا مفتعلة بمصالح شخصية مع أطراف خارجية.

٥- دراسة بسيوني (2012), بعنوان: **تطورات العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (1980-2002).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات المصرية السعودية وجذورها التاريخية ومحدداتها الإقليمية والدولية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والعسكرية وكذلك الثقافية والدينية, وما دور كل من الدولتين ومكانتها وتأثيرها إقليمياً في المنطقة العربية, وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باتباع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي, وتوصلت الدراسة أخيراً إلى أن العلاقة بين الدولتين السعودية والمصرية قائمة على المصلحة القومية, كما أن التفاعل بين البلدين على جميع المستويات والمجالات منها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها, ما هي إلى دعم لتقوية جذور النظام الإقليمي العربي, ذلك أن كل من الدولتين يمثلان أحد أهم أقطاب الوطن العربي من حيث المساحة الجغرافية والقدرات الاقتصادية والعسكرية والثقافية, وكل منهما يمثلان ثقلاً واضحاً على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

٦- دراسة نعيات (2011), بعنوان: **أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي.**

هدفت هذه الدراسة إلى الترعف على أثر التحديثات الخارجية على النظام الإقليمي العربي, وإمكانية توضيح علاقة تلك التحديثات بالأزمات العربية المتمثلة بالحراكات الشعبية والثورات المختلفة, وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي والمعالجة النوعية بالاستناد إلى أدبيات ودراسات وابحاث منشورة, وقد خلصت الدراسة إلى أن شكل النظام الإقليمي العربي جاء نتيجة الاستجابة لتداعيات خارجية وإرداة سياسات الدول العظمى, وأن النظام العربي يمثل منظومة متكاملة من حيث مشاركة جميع الدول في القومية العربية وأنها تشترك في اللغة والثقافة والتاريخ والدين, وهي بذلك تشكل نسيج متكامل رغم ما يراد به من تقسيم.

صفا مظهر عبد الستار آل مياح

. الفصل الأول

المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية (دراسة نظرية)

تمثل المتغيرات الدولية والإقليمية نقطة تحول لاتجاهات وتوازنات العديد من دول العالم ولا سيما دول الإقليم العربي, وتحديداً في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2017, هذه الفترة التي شهدت اضطرابات واسعة النطاق على مستوى العالم أجمع وعلى مستوى الوطن العربي على وجه الخصوص نتيجة للحراكات الشعبية والثورات الداخلية وأيضاً تدخلات الدول العظمى ودول إقليمية نافذة في منطقة الإقليم العربي, أدت هذه التحركات إلى ظهور متغيرات إقليمية ودولية عصفت بدول الإقليم العربي. وعليه قامت هذه الدراسة خلال هذا الفصل ببيان مفهوم المتغيرات الإقليمية بشكل موضوعي بالإضافة إلى التطرق لبيان محددات المتغيرات الدولية, وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول

مفهوم المتغيرات الإقليمية

يضم الإقليم عدداً من الدول التي تشترك في العديد من الخصائص والاتجاهات, تتمثل في الاشتراك الثقافي والديني والجغرافي والسياسي وما إلى ذلك, فالرابط لدول الإقليم وخصوصاً دول الإقليم العربي يشمل جميع ما يتبادر في الأذهان من صور تتجلى فيها الروابط في كافة المجالات والمستويات, وكأن دول الإقليم هي دولة واحدة, وهذا ما يُطلق على دول الإقليم العربي عند القول الوطن العربي, فهو يمثل وطن واحد ذي تاريخ وحاضر ومستقبل واحد ويحمل الكثير من الدلالات التي سأقوم بالتطرق إليها خلال هذا المبحث بالإضافة إلى التعرف على بيان عناصر المتغير الإقليمي والعوامل المؤثرة به.

المطلب الأول

المتغيرات الإقليمية: دلالات المفهوم

في هذا المطلب ستوضح الدراسة ماهية النظام الإقليمي العربي ودلالاته وبيان مفهوم المتغيرات الإقليمية من خلال دراسة دلالات مفهوم هذه المتغيرات, وخصوصاً خلال فترة الدراسة, وهي الفترة التي طغت على ملامحها متغيرات ذات محاور جذرية كان لها أثر واضح على النظام الإقليمي بشكل عام.

أولاً: ماهية النظام الإقليمي

في بادئ الأمر يجدر بنا العلم بأن النظام الإقليمي ما هو إلا مفهوم حديث ظهرت بوادره في ستينيات القرن الماضي, لتشير إلى أحد مستويات تحليل العلاقات وتنظيم الشئون الدولية, في هذا المقام تجدر الإشارة إلى أنه قد دار جدل واسع النطاق حول الأخذ بالنظام الإقليمي كوجهة لتنظيم المجتمع الدولي أو الأخذ بالنظام الدولي لنفس الغرض, وذلك في سبيل تحقيق التوازنات الدولية وتحقيقاً للأمن والسلام الدوليين, من هنا أكدت العديد من الدراسات والاتجاهات بأن النظام الإقليمي هو نواة السلام والأمن الدوليين, وذلك بسبب سهولة التعامل وقلة التعقيدات في الأنظمة الإقليمية, التي يتم التعامل معها على أساس مجزأ كعناصر منفصلة يتسم كل عنصر بخصائص معينة لا ينبغي أن تشمل عناصر في إقليم آخر (هلال ومطر, 2001: 15,14), الأمر الذي يؤدي إلى سهولة التعامل مع التغيرات والآراء والمعتقدات وكذلك التوجهات الخاصة بكل إقليم على حدة ومن ثم إجراء التقارب بين وجهات النظر وتوجيهها لتحقيق أهداف معينة من شأنها تحقيق مطالب وأهداف الجميع ضمن منظومة دولية ترسم الطريق الذي ينبغي أن يسلكه كل إقليم للوصول إلى الهدف المنشود لكل إقليم خصوصاً وللنظام الدولي بشكل عام (سامية, 2008: 9, 10).

الجدير بالذكر أن النظام الإقليمي العربي على وجه الخصوص نشأ نتيجة تطلعات الدول العربية السبع (مصر, العراق, لبنان, سوريا, اليمن, الأردن, السعودية) التي شاركت في إنشاء جامعة الدول العربية لحفظ كيان الإقليم العربي الذي تطغى على ملامحه طابع القومية والتوجهات السياسية والاجتماعية والدينية والتاريخ, بالإضافة إلى ذات التهديدات التي تعصف في المنطقة العربية, من هنا أصبح النظام الإقليمي العربي يمثل الإطار المرجعي للدول العربية كما يمثل كل من مفهوم الوطن العربي وكذلك الشرق الأوسط كمفاهيم أساسية في النظام الإقليمي العربي والتي تشمل جميع المتغيرات في ذلك الإقليم (الخرابشة, 2010 : 2,1).

وفي هذا الصدد يمكن تعريف النظام العربي على أنه: "المنطقة الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن جبال أورال شمالاً إلى جنوب السودان, فهي المنطقة التي يطلق عليها الوطن العربي, والتي تتسم بعدة خصائص وإن اختلفت التسميات السياسية وأطلق على كل جزء منها ما يسمى دولة, وتمتاز هذه المنطقة أن لغة أهلها لغة واحدة ويدينون بدين واحد وعادات وتقاليد واحدة ومرت بظروف تاريخية وسياسية واقتصادية وتسودها ثقافة واحدة, فالقواسم المشتركة أكثر بكثير مما يتوقعه الآخر" (نعيمات, 2011: 27,26).

بناء عليه يمكن القول أن الإقليم العربي يمثل خصوصية لا تكاد توجد في أي إقليم آخر, فعلى الرغم من التوجهات السياسية المختلفة والحدود بين الدول العربية, إلا أن الإقليم العربي هو كالجسد إذا اشتكى منه عضو, تأثر الجسد بأكمله, الجسد الذي يألم لألم أي جزء منه, ويستمد قوته من أي جزء ذي قوة تنعكس بالضرورة على الوطن العربي ككل, وقد يصدق هذا القول على الجانب الشعبي (غير الرسمي), أما رسمياً على مستوى الأنظمة فالإرادة السياسية مبعثرة ومشتتة والخلافات السياسية قائمة والتدخلات الأجنبية حاضرة.

ثانياً: مفهوم المتغيرات الإقليمية ودلالاته

يشير مفهوم المتغيرات إلى التفاعلات الهادفة بين عدداً من الدول, التي تجمعها علاقات بناءة على الصعيد الداخلي وكذلك الخارجية, إذ يعتبر تكامل الدول الإقليمية وتفاعلها أحد الجوانب المؤثرة بشكل كبير على السياسة الخارجية واتجاهات النظام الدولي, كما تشترك دول الإقليم الواحد بوحدة الصراع ومواجهة التهديدات المختلفة, وكذلك التاريخ والتقارب الجغرافي والآراء والمعتقدات وما إلى ذلك (محمد, 2017: 1).

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود أنماط مختلفة لمفهوم المتغيرات الإقليمية, التي من شأنها أن تحدد استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية, تلك الاستراتيجيات التي تمثل جسر من العلاقات ما بين الدولة وغيرها من الدول ضمن نطاق الإقليم الواحد, كما تمثل هذه الأنماط الحجر الأساس الذي تنشأ منه المتغيرات الإقليمية بكافة أشكالها, وتتمثل هذه الأنماط بالنقاط الرئيسية التالية:

١- **المتغير التكيفي**: وهو ما يعني ذلك التغير الذي يطرأ على بعض الاتجاهات والاهتمامات الخاصة ببعض الدول, والموجهة نحو تحقيق أهداف معينة لها نتائج إيجابية على مجموعة الدول المتكاتفة والمتفاعلة فيما بينها, أو أن تكون تلك الاهتمامات موجهة نحو حل قضية أو مشكلة ما تقف حجر عثرة في وجه تلك الدول (دندان, 2008: 17).

٢- **المتغير الهدفي**: يُعد هذا النمط من الأنماط السياسية المنتشرة في بشكل واسع النطاق, والذي ينطوي على تغيير الاتجاهات والأهداف السياسية للدولة ضمن ما تراه مناسب في سبيل تحقيق مصالحها المختلفة (مقداد, 2013: 448).

٣- **المتغير البرنجي**: يعتبر هذا النمط من الأنماط السياسية في التغيرات الشكلية لاتجاهات الدول في مسيرتها نحو تحقيق مطالبها, إذ تتمحور هذه التغيرات حول إتباع أساليب وطرق مختلفة وحديثة تستخدمها الدولة لتحقيق تلك المطالب التي تلبي طموحها وأهدافها الإستراتيجية على المستوى العالمي (مقداد, 2013: 448).

٤- **المتغير التوجهي**: يمثل هذا النمط التعديل والتغيير الجذري لسياسة الدولة في وسائلها وطرقها وإستراتيجياتها لتحقيق مطالبها المختلفة على المستوى الداخلي, وبالتالي تغيير إستراتيجياتها السياسية على المستوى الخارجي دولياً (مقداد, 2013: 448).

أما فيما يخص المتغيرات الإقليمية ودلالاتها فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن مفهوم المتغيرات الإقليمية تمثل مجموعة الأحداث التي طرأت على المستوى الإقليمي وأدت إلى تغييرات في مسار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في منطقة الإقليم, كما تتسم هذه المتغيرات بسرعة الانتقال عبر المجتمعات وخصوصاً المجتمعات العربية, التي شهد العالم بأسره تلك الآثار الجسيمة التي تركتها وخلفتها تلك المتغيرات, والتي انتقلت سريعاً من دولة إلى أخرى حتى أصبح التنبؤ بمسار الأحداث أمراً ليس سهلاً على السياسيين والمفكرين وأصحاب القرار, وذلك بسبب الاختلاف في السياسات الإقليمية في المنطقة العربية, وتشابه تطلعات وآمال الشعوب بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً في مدى التشابه بين جميع دول الإقليم من

تاريخ وثقافة ودين وأهداف تجمع دول الوطن العربي ككل تحت مظلة واحدة ألا وهي (الوطن العربي), لذا فقد كانت المتغيرات الإقليمية في دول الإقليم العربي هي الأكثر تشابه ودراماتيكية على مستوى العالم ككل (نعيرات, 2015: 1).

لا يوجد تعريف واضح وصريح للمتغيرات الإقليمية وخصوصاً تلك المتغيرات التي طرأت على العالم العربي, لذا يمكن القول بأن المتغيرات الإقليمية العربية بأنها جميع الأحداث والاضطرابات التي أدت إلى تغيير المسار والنهج السياسي القائم إلى أحداث وحراكات هادفة وموجهة في ظاهرها وفي باطنها تحقق مصالح قوى دولية وإقليمية على حساب قوت الشعوب العربية, ساعد في ذلك أن المنطقة العربية هي المكان الذي تتقاطع عنده مصالح الدول العظمى والكبرى والإقليمية, ونتيجة لتشتت الإدارة السياسية العربية على المستوى الرسمي وتبعيتها في بعض الدول بقيت المنطقة العربية المكان الذي تعتاش منه القوى الأجنبية على حسابها (نعيرات, 2015: 1).

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية والعوامل المؤثرة بها

شهد العالم بأسره في السنوات الماضية متغيرات إقليمية عربية اجتاحت أنبائها وآثارها العالم, تمثلت بحراكات شعبية ومسيرات سلمية وثورات عارمة أدت إلى تغيير في أنظمة الحكم في بعض البلاد وتغيير سياسات واتجاهات لدول أخرى, في هذا الصدد سأتطرق لتلك المتغيرات التي تمثلت بالحراكات الشعبية والمسيرات والثورات العربية في كل من سوريا, اليمن, الأردن, العراق, لبنان, فلسطين, اليمن, السعودية, الكويت وقطر, من خلال هذا المطلب وما أهم العوامل التي أثرت بتلك المتغيرات.

أولاً: المتغيرات الإقليمية (دراسة نظرية)

نظراً لانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والتي أسفرت عن انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى ظهور تركيبة عالمية حديثة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي مارست العديد من السياسات على دول العالم أجمع, تلك السياسات كانت بهدف ضبط التحركات الدولية والإقليمية لئلا تنشأ قوة تشاطرها السيطرة على العالم, وفي مطلع الألفية الثانية أدت حادثة الحادي عشر من أيلول إلى تغيير السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي ظهرت بزي جديد يسمى محاربة الإرهاب, ولكن ما ظهر على الساحة الدولية أنها تحارب المنطقة العربية وتسيطر على خيراتها وثرواتها (النيادي, 2008: 70).

وكانت نتيجة السياسة الجديدة للولايات المتحدة هي انتهاك النظام الإقليمي العربي وتجاهل الجامعة العربية وذلك من خلال غزو العراق بالإضافة إلى التحكم والسيطرة على العديد من الأنظمة العربية, الأمر الذي أدى بالنهاية إلى ظهور حراكات ومسيرات لا بل ثورات عربية مطالبة بالحرية والديمقراطية وتحقيق مطالب الجماهير من العدالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها بالإضافة إلى كف يد الغرب عن المنطقة العربية ومنعهم من الاختراقات المتكررة للأمن القومي العربي (النيادي, 2008: 71).

تجدر الإشارة إلى أن المتغيرات الإقليمية صاحبتها العديد من التداعيات على كافة المستويات المجالات في المنطقة العربية سواءً على المستوى الأمني أو السياسي أو الاقتصادي وكذلك الاجتماعي, الأمر الذي دفع بعض الأنظمة العربية إلى التعامل مع تلك المتغيرات بطرق مختلفة لئلا تصل تلك المتغيرات المتمثلة بالثورات العربية إلى أراضيها, فهناك من تعامل مع الحراكات الشعبية والمسيرات بقوة السلاح, الأمر الذي دفع الشعوب إلى الرد بالمثل وكما هو الحال في سوريا على سبيل المثال, إذ أصبحت الأراضي السورية ساحة صراعات إقليمية وأيضاً دولية, الأمر الذي أدى بالضرورة إلى خلق زعزعات وتغيرات في التوازنات الإقليمية العربية, وهناك دولاً احتوت غضب الجماهير وتداعياتهم المطالبة بالإصلاحات السياسية كالأردن, الأمر الذي أدى إلى استيعاب الشعب وتحقيق عدداً من تلك المطالبات, ولكن في نهاية المطاف يمكن القول بأن المتغيرات الإقليمية قد ألقت بضلالها على التوجهات السياسية العربية وكذلك التوازنات الإقليمية (محيوب, 2014 : 137).

ينبغي العلم بأن الدول وما بها من أحداث وظواهر وحراكات شعبية وسياسات داخلية جميعها تنعكس على شكل النظام الإقليمي, إلا أن كل دولة من تلك الدول لها انعكاس معين حسب قوتها الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها, وبالنهاية هناك تفاوت في تلك الانعكاسات على النظام الإقليمي, وأن المتغيرات التي تحدث في المنطقة العربية خصوصاً والدول المجاورة لها ما هي إلا انعكاسات لمجريات الحياة الداخلية لتلك الدول واستجابات مختلفة لمظاهر الشارع الداخلي لكل دولة, والجدير بالذكر أن هذه المتغيرات الإقليمية ذات أبعاد مفصلية في العلاقات المتداخلة ما بين النظام الإقليمي والنظام الدولي على حد سواء, أضف إلى ذلك أن التحالفات والتوازنات العربية أيضاً تنعكس على طبيعة تطور النظام الإقليمي العربي خصوصاً والعالمي بشكل عام, ذلك أن النظام الإقليمي العربي ما هو إلا جزء لا يتجزأ من النظام الدولي, وأن ما يجعل من المنطقة العربية وما بها من متغيرات في كافة المجالات والمستويات قضية عالمية بالغة الأهمية تُفسر على أن هذه المنطقة والتي تتكون دولاً تشترك في ذات اللغة والثقافة والدين والتاريخ والتوجهات وكذلك المطالبات الشعبية, فهي تمثل كياناً واحداً في المضمون, وعليه فأن المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية تظهر بصورة متقاربة إلا أن الاختلاف يكمن في نوعية المطالبات الشعبية وطريقة الحكومات في التعامل مع تلك المتغيرات من جهة والحفاظ على مسيرة الحياة الخارجية والعلاقات الدولية من جهة أخرى (عسيري, 2013: 1).

ثانياً: العوامل المؤثرة في المتغيرات الإقليمية

هناك عدة عوامل أثرت بشكل ملحوظ في المتغيرات الإقليمية وخصوصاً في المنطقة العربية, لعل من أبرز تلك العوامل على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- التطورات التقنية الحديثة والاختراعات المتلاحقة ودخول عصر العولمة الذي أدى بالمرء إلى خوض العديد من التجارب عبر وسائل التواصل الاجتماعي وطموحه للحاق بالركب العالمي وما به من تطورات ومستوى حياة أفضل, الأمر الذي دفع الجماهير للمطالبة بتغيير سياسات الدول.
- التفاوت الملحوظ في مستويات المعيشة بين شعوب المنطقة العربية وأحياناً ضمن البلد الواحد, الأمر الذي أدى إلى الخروج عن المألوف بالنسبة لشعوب المنطقة للمطالبة بتحسين مستوياتهم المعيشية والاقتصادية, الأمر الذي أدى بالنهاية إلى التأثير على مجريات الحياة السياسية وإحداث متغيرات إقليمية حية (حمداني, 2007 : 9).
- طبيعة الأنظمة الحاكمة: بعد استقلال الدول العربية في القرن الماضي, تبنى كل نظام حاكم في تلك الدول نهجاً سياسياً قائم على توجهات سياسية ضمن منوظمة من العلاقات الدولية, فاستقلت كل دولة عن الأخرى من حيث المصالح الاقتصادية والسياسية والقوى العسكرية بالإضافة إلى تبني كل دولة علاقات مع أحد الدول العظمى, ولعل الأغلبية من الدول العربية أخذت على نفسها إتباع السياسية الأمريكية وهناك من بنى علاقاتها مع دول أوروبية وأخرى روسية, الأمر الذي أدى بالنهاية إلى تباين الآراء والمعتقدات وإحداث شرخ في المجتمعات العربية أدت بالنهاية إلى التأثير بشكل واضح على المتغيرات الإقليمية وأحداثها المختلفة.
- المركزية المتبعة في معظم الحكومات العربية وسيطرة الأحزاب الحاكمة على النظام العام لتلك الدول, الأمر الذي يدفع بالضرورة أطياف الشعب للخروج إلى الشارع مطالبين بتغيير الخطط والاستراتيجيات السياسية المتبعة, وهذا ما شهدناه في عدد من الدول العربية التي أدت بالنهاية إلى التأثير المباشر على حيثيات المتغيرات الإقليمية العربية (محيوب, 2014 : 138, 139).
- التدخلات الدولية والإقليمية الغير عربية في الشأن العربي, وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت منذ مطلع القرن الحالي تدخلات واسعة النطاق في الشأن العربي, ولعل تلك التدخلات ما كانت مجحفة بحق العديد من الدول العربية, الأمر الذي أدى إلى ظهور جماعات مسلحة طامحة لتحرير أراضيها من سطوة الجانب الأمريكي على بلادهم وخيراتها, مما أحدث ذلك أظهر ذلك وجود نزاعات وتوترات سياسية وعسكرية في عدد من الدول العربية كالعراق على سبيل المثال, الأمر الذي أدى أثر بشكل واضح في تطور المتغيرات الإقليمية (المحارمة, 2010 : 109).

- الأطماع الخارجية للوطن العربي, حيث تمثل هذه الأطماع بالسيطرة على الوطن العربي لما يمتلكه من موقع جغرافي مميز الممتد من قارة إفريقيا إلى قارة آسيا, فنهجت دول معينة إلى وضع خارطة طريق قائمة على تقسيم الوطن العربي ليتسنى لها السيطرة عليه بشكل أفضل مما هي عليه, وهناك من يسعى للسيطرة وامتلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة العربية من نفط ومياه جوفية وموانئ بحرية وغيرها (نعيمات, 2011 : 45-47).

المبحث الثاني:

ماهية المتغيرات الدولية والتوازنات الإقليمية.

تعتبر المتغيرات الدولية نتاجاً لتلك المتغيرات الجارية على الساحة الإقليمية, وعليه فأن المتغيرات الدولية أيضاً من شأنها أن تُحدث تغييرات جذرية على المستوى الإقليمي, فكما ذكرنا أن النظام الدولي يتكون من عدة أنظمة إقليمية وكل من النظام الإقليمي والدولي يؤثر على الآخر.

إلا أن المتغيرات الإقليمية تعتبر ذات تأثير أكبر على التوازنات الإقليمية وبشكل ملحوظ, فمن شأن النظام الدولي أن يعبث في إمكانية غلبة فريق إقليمي دون الآخر والعكس صحيح, فينصر النظام الدولي دولاً دون أخرى ليعمل بذلك على تغيير التوازنات الإقليمية وأيضاً على مستوى الدولة الواحدة وبشكل ملحوظ, وفي دراستي الحالية أستعرض المتغيرات الإقليمية الدولية عوضاً عن المتغيرات الدولية بشكل عام والتي ستشمل كل من إيران, وتركيا, وإسرائيل, وعليه سأبين في هذا المبحث المتغيرات الدولية ومحدداتها, والتوازنات الإقليمية من خلال دراسة نظرية كما يلي:

المطلب الأول

ماهية المتغيرات الدولية

شهد العالم في الفترة الأخيرة متغيرات دولية تمثلت بالعديد من التدخلات والقرارات والتوجهات المختلفة على ساحة الإقليم العربي, شاركت في تلك المتغيرات عدداً من الدول على المستوى الدولي, وأخص بالذكر في دراستي الحالية كل من إيران وتركيا وإسرائيل, هذه الدول الأقرب لدول الإقليم العربي فمنها لديه توجه ذي أطماع في العالم العربي ومنها من ينطلق من مبدأ ضرورة السيطرة وغير ذلك.

وفيما يلي سأتطرق إلى التعريف المتغيرات الدولية وماهيتها.

أولاً: التعريف بالمتغيرات الدولية

ظهرت في الآونة الأخيرة متغيرات متخلفة ذات أشكال ومجالات مختلفة تمثلت بالثورات العربية من جهة والتدخلات الدولية في الشأن العربي من جهة أخرى, وقد تمثلت جميع تلك التحركات والتدخلات من الدول العالمية وكذلك الدول الإقليمية من ضمن دول الإقليم العربي ولكنها تعتبر متغيرات دولية تمثلت بتدخلات من إيران وتركيا وإسرائيل.

في بادئ الأمر ينبغي الالتفات إلى النظام الدولي, إذ أن هذا النظام ما هو إلا مجموعة من المبادئ والقواعد والترتيبات التي تحكم ذلك النظام وتضبطه وتوجهه نحو أهداف معينة, يسعى هذا النظام إلى تحقيقها والتي بلا شك ستعمل على إجراء تغييرات في الأنظمة الإقليمية المختلفة (مازار وآخرون, 2016: 7, 8).

عُرف النظام الدولي على أنه: "الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة, وبعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاوناً وتنافساً وحرباً هو المحرك الأكبر فيه, إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية, مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود (برس, 2015: 1).

بناء على ما سبق يمكن القول بأن النظام الإقليمي يمثل التقاء العديد من الآراء والأفكار والمعتقدات التي تمثل السياسات والتي منها تنطلق اتجاهات العديد من الدول ضمن الإقليم الواحد والتي تؤثر وتتأثر بالمعادلة الدولية وبما تحمله من اتجاهات وسياسات, إذ يمكن القول بأن هذا النظام يمثل العالم بأسره لما ينطوي عليه من مكونات تتمثل بالأنظمة الإقليمية المختلفة.

وعليه فيمكن تعريف المتغيرات الإقليمية على أنها: "تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الإقليمية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية, وتغير مواضيع القوة بين الانتشار والتركيز التي أدت إلى التأثير في البنى والهياكل على مستوى النظام العالمية والنظم الإقليمية والدولية".

عُرفت المتغيرات الإقليمية من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل فيما يلي: "(1) إعادة هيكلة بعض الأحلاف والتكتلات الإقليمية, (2) وتوسيع دوائر التكامل الإقليمي والاعتماد المتبادل, (3) بالإضافة إلى توظيف المؤشرين السابقين لتحديد الأولويات وإبراز الطابع القائم على الانتقائية والتهميش والإقصاء كصفة لازمت السياسات التي اتسمت بها ملامح النظام الإقليمي" (حجاج, مقداد والسرحان, 2013: 381).

ثانياً: ماهية المتغيرات الدولية

فأن المتغيرات الدولية من شأنها أن تعمل على ظهور متغيرات كبرى على الساحة الدولية وكذلك الإقليمية, وتؤثر بشكل ملحوظ على الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى العلاقات الدبلوماسية بين العديد من الدول وخصوصاً الدول ضمن الإقليم الواحد, والجدير بالذكر أن المتغيرات الإقليمية في السنوات القليلة الماضية كان لها آثار جسمية على دول الإقليم العربي, انطلقت هذه المتغيرات نتيجة للعديد من الأطماع والتوجهات والأفكار وكذلك السياسات التي يحذونها تجاه دول الإقليم العربي على وجه الخصوص (عبد المولى, 1992: 79, 80).

ينبغي العلم بأن المتغيرات الدولية نتيجة للتحول في النظام الدولي, إذ أن هذا التحول يشمل جميع التحولات على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري كما يتضمن الآراء والاتجاهات المختلفة, إذ يعتبر هذا التحول الخروج من نظام دولي معين قائم على مبادئ معينة إلى نظام دولي جديد يلغي سابقة ويظهر بمظهر حديث يعمل على إحداث متغيرات مختلفة قد تؤثر سلباً على بعض الأنظمة والعلاقات الدولية على المستوى الدولي والإقليمي على حد سواء (سليمان, 2011: 1-4).

الجدير بالذكر أن المتغيرات الدولية تحمل العديد من الآثار السلبية على المستوى الدولي والإقليمي, تتمثل تلك الآثار بالمساس بحقوق الإنسان والمجتمع المدني, وسيادة الدول التي لطالما تعرضت لتدخلات الدول الأخرى على المستوى الدولي, فعندما نستخدم مصطلح المتغيرات الدولية فنحن لا نعني المتغيرات التي قد تحقق منافع للدول والشعوب على الرغم من أن كلمة التغيير أو المتغيرات عادةً ما تحمل التفاؤل بما تجلبه من فوائد جمة, ولكن المتتبع لدول الإقليم العربي يجد أن المتغيرات الدولية لم تأت بأي نفع يذكر للدول العربية (نيادي, 2008: 71-72).

فمنذ العام 2011 إلى العام الحالي 2017, لا نكاد نجد أي متغيرات دولية قد جلبت الخير لأي من الدول العربية, وعليه فأن المتغيرات الدولية قد أحدثت شرخاً كبيراً في العلاقات والسياسات الإقليمية العربية, وعليه كان من الواجب التعرف على أهم المتغيرات الدولية وخصوصاً المتغيرات الدولية الإقليمية التي ظهرت في الآونة الأخيرة في الساحة العربية, والتي حملت العديد من المتغيرات والآثار المختلفة على الساحة العربية.

المطلب الثاني: التوازنات الإقليمية وتأثير الدول الدخيلة

عند التحدث عن كلمة التوازنات الإقليمية فأن أول ما يتبادر إلى الأذهان هو مدى توزيع حجم القوى على الدول ضمن الإقليم الواحد, بالإضافة إلى التوجهات والسياسات والأفكار والمعتقدات التي تحكم دول الإقليم كل على حدة بحيث يتم احتواء قوى الدول واتجاهاتها وسياساتها وأفكارها وأيضاً تحركاتها التي تمثل نطاق أنشطتها المؤثرة على دول الإقليم الأخرى, إلا أن الحقيقة تكمن في أن توازن دول الإقليم وخصوصاً دول الإقليم العربي يكمن في اتجاهات وسياسات وقوة الدول العالمية ذات القوى والشأن العالمي سواء تلك الدول

العظمى على مستوى العالم, أو الدول الكبرى ضمن الإقليم الواحد, هذه التوازنات تحقق الكثير من المنافع إن كانت ايجابية كما تمثل الكوارث لبعض الدول التي تشكل ثروة تسعى الدول الكبرى إليها بأي طريقة, وعليه كان لا بد من تضمين المطلب الحالي للتعرف على التوازنات الإقليمية من خلال دراسة نظرية ستشمل النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: ماهية التوازنات الإقليمية

تعتبر دول الإقليم العربي منطقة توترات عالمية, لما شهدته الساحة العربية من ثورات ونزاعات ومعارك سواء بين الأنظمة الحاكمة والشعوب أو بين الدول الكبرى على الأراضي العربية لتحقيق مصالحها المختلفة سواءً بإطالة عمر الصراع أو القضاء على بعض الصراعات, وبذلك فأن الساحة العربية أصبحت أرض خصبة لمطامع العديد من الدول التي أثرت سياساتها على الوازن الإقليمي العربي بشكل كبير, وبالتالي أصبحت التوازنات الإقليمية بيد الفئة الأقوى ذات النفوذ والمصالح ضمن الإقليم الواحد (خوجة, 2010: 10-14).

ثانياً: أساليب تأثير الدول الإقليمية على دول الإقليم العربي

لقد تم الإشارة إلى أن هناك أساليب مختلفة تستخدمها الدول الدخلية على إقليم ما للتأثير عليه سواءً إيجاباً أو سلباً, وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

١- ضرورة إنشاء دوائر ومؤسسات لأطراف مختلفة, وخير مثال على ذلك, هو دعم دول خارجية لبعض الحركات أو التوجهات التي يتبناها بعض الأفراد لإثارة خلل داخل الدولة أو حتى داخل الإقليم الواحد.

٢- وضع السياسات والتدابير ضمن إطار قائم على الترتيبات الثنائية لكيفية التعامل مع المتغيرات الإقليمية المختلفة.

٣- السيطرة على مساعي الاقتصاد كالاستثمار والتجارة بكافة أشكالها, كسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الثروات كالنفط والغاز في العراق.

٤- التأثير على الثقافة والتعليم والتوجهات والأفكار وكذلك المعتقدات, وذلك من خلال طرح عدة أفكار من شأنها إحداث غزو ثقافي لدول الإقليم وخصوصاً الدول العربية, ومن أهم الأمثلة على ذلك تجريم الإسلام وإلصاق تهمة الإرهاب فيه (عرفات, 2010: 400-401).

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

رافقت المتغيرات الإقليمية والدولية المنطقة العربية منذ عقود, إلا أن العام 2011 شَهد العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي اجتاحت الأجواء العربية وأدت إلى العديد من التغييرات على التوازنات الإقليمية على مستوى المنطقة العربية والتي تُعد هذه الأخيرة أحد أهم الأهداف التي يسعى العديد من دول العالم للسيطرة عليها لما بها من ثروات تمثل شرايين الحياة والقوة للدول العظمى, الإضافة إلى الموقع الجغرافي للوطن العربي الذي يُعد من أهم المواقع الجغرافية في العالم, كما تسعى دولاً إقليمية وأخرى عالمية للسيطرة على المنطقة العربية لئلا تولد قوة جديدة عربية إسلامية تشاطرها قواها, لذا فمن المهم للدول العظمى العالمية ودول أخرى إقليمية أن تبقي المنطقة العربية تحت المجهر للاستفادة من خيراتها وإحكام السيطرة على قوتها, والتأثير على التوازنات الإقليمية طبقاً للتدخلات المباشرة والغير مباشرة في المنطقة العربية والتي أدت كما ذكرنا سابقاً إلى متغيرات جذرية على خارطة الطريق العربية, وعليه ستقوم الباحثه خلال هذا الفصل بالتطرق للمعطيات المذكوره أعلاه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية

نتج عن ثورات الشعوب في المنطقة العربية والتي نادت بالحرية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الذات العربي الذي يطمح إليه الكثير من الأطياف العربية إلى ما يسمى بثورات الربيع العربي, والتي مَثلت بدورها المتغيرات الإقليمية على الساحة العربية خصوصاً وعلى دول الإقليم المجاورة, كما أن التدخلات الخارجية سواءً من دول الإقليم المجاورة للمنطقة العربية أو على مستوى دولي إلى إحداث متغيرات على الساحة العربية والتي سُميت بالمتغيرات الدولية, ولتوضيح ذلك قامت الباحثة بتقسيم المبحث الحالي إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر طبيعة المتغيرات الإقليمية على المنطقة العربية

ظهرت المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية على شكل ثورات عارمة جابت العديد من الدول العربية والتي بدأت ملامحها من الدولة التونسية ثم جابت عدداً من الدول العربية, وفي هذا الصدد ستنطر الدراسة للوقوف على أهم الثورات العربية من خلال النقاط التالية:

أولاً: الثورة السورية

ينظر العديد من السياسيون إلى أن الثورة السورية ما هي إلا استكمالاً لما بدأه الشارع العربي من ثورات تمثلت بدايةً بالمسيرات السلمية التي طالبت بتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية في عدد من الدول بدايةً من الثورة التونسية التي أعطت مؤشرات ونتائج إيجابية في بادئ الأمر.

أما بالنسبة للثورة السورية فينظر إليها البعض على أنها من أهم المتغيرات الإقليمية لما تتمتع به الدولة السورية من تاريخ وحضارة تعود إلى عشرة آلاف سنة, ولكونها بوابة العرب للجانب الأوروبي, فهي نقطة محورية في قلب وروح الوطن العربي ككل (حسيني, 2012: 2, 3).

ثانياً: الثورة اليمنية

لا شك أن العام 2011 يعتبر نقطة تحول للمتغيرات الإقليمية العربية التي شهدت العديد من الثورات, والجمهورية اليمنية لم تقف على الحياد في هذا الشأن, إذ كان لها نصيب من هذه الثورات والتي ظهرت بوادر هذه الثورة في الشهر الثاني من عام 2011, وتمثلت هذه الثورة بالحراكات السياسية والشعبية والاشتباكات المسلحة بين العديد من الأطراف في الداخل اليمني والتي كانت تحركها أيدي خارجية ذات مصالح معينة في اليمن, وقد أفرزت الثورة اليمنية العديد من الصور الحديثة التي ظهرت على ملامح النظام الإقليمية العربي, كان من أهمها سقوط الرئيس الميني علي عبد الله صالح (شجاع, 2012: 7, 8).

انتهت الثورة اليمنية لأول مرة في 2012/11 والتي نتج عنها كما أسلفنا زوال حكم الرئيس صالح, ليتم انتخاب رئيس شرعي ممثلاً للجمهورية اليمنية بشخص عبد ربه منصور هادي, ولكن ما لبث الأمر إلى أن دار تحركات سياسية وعسكرية منددة بحكم هادي من قبل الجانب الحوثي المدعوم من إيران, وشيئاً فشيء إلى أن تحولت الثورة إلى حرب طائفية بين الطوائف المسلمة في اليمن على نطاق واسع (حميد, 2012: 97), أدت بالنهاية إلى استيلاء جماعة الحوثي بدعم من قوات صالح وإيران على العاصمة اليمنية صنعاء في عام 2014 وحجز القيادة الشرعية تحت الإقامة الجبرية ممثلة بالرئيس هادي وعناصر القيادة اليمنية, وفي العام 2015 أُجبر الرئيس هادي وحكومته على التنحي عن الحكم بضغط مباشر من جماعة الحوثي التي لم تتوانى إيران عن دعمهم بكافة أنواع الأسلحة والقوى على الأرض (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2015: 2-4).

ثالثا: الحراك الشعبي الأردني

على الرغم من ظهور الصراعات والنزاعات بشكل هائل في المنطقة العربي منذ عام 2011 والتي دارت في المنطقة الجغرافية المحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية (بني ملحم, د.ت: 1, 2), وتأثر العديد من دول العالم العربي بتلك الثورات العارمة والتي اجتاحت دولاً عربية بشكل متلاحق, بداية من تونس إلى ليبيا ومصر واليمن وسوريا وغيرها, وعليه فقد تأثر الشارع الأردني بشكل ملوحظ حيث ظهرت بوادر مسيرات الحراك الشعبي في الأردن وبشكل سلمي لم يؤثر على وضع الاستقرار السياسي فيه وكان هذا الأمر دوماً سيد الموقف في المملكة الأمر الذي جعل هذا الاستقرار لغزاً محيراً لكثير من السياسيين حول العالم (محمد, 2013, 7).

ويعود ذلك إلى السياسة المتبعة في الأردن التي ومنذ نشأتها أحدثت صوراً متعددة من التوازنات السياسية التي يطغى على طابعها طابع الديمقراطية والتوافق تحت مظلة الإصلاح السياسي على الدوام, ومع ذلك وفي بادئ الأمر لم يتأثر الأردن بالصراعات والمتغيرات الإقليمية العربية, ذلك أن الحراك الشعبي ظهرت بوادره في الأردن قبل إطلاق الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي. فقد ظهرت مسيرات الحراك الشعبي في الأردن تزامناً مع ثورات الربيع العربي إلا أن ذلك الحراك ظهر بداية بشكل غير جدي نوعاً ما وبصورة خجولة, وما

لبث الأمر إلى أن تأثرت بعض فئات الشعب بسلسلة الثورات العربية, حيث شهدت نهاية عام 2012 حراكاً وأنشطة سياسية سلمية احتلت المشهد السياسي الأردني بشكل ملحوظ, والتي انخرطت به فئات الشعب المنددة بالفساد والأحزاب السياسية المعارضة للحكومة (بني ملحم, د.ت: 2).

رابعاً: الحراك الشعبي في العراق

يبدو أن المشهد السياسي في العراق لا يشبهه مشهداً عربياً, ذلك أن العراق ضمن دائرة من العنف والحراكات السياسية والاشتباكات المسلحة قبل أي دولة عربية, ذلك أن العراق كان ولا زال مطمعاً للعديد من دول العالم الكبرى, فلا شك أن العراق ومنذ مطلع الألفية الثالثة هو محتل بشكل رسمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد هذا الاحتلال ظهر حراكاً سياسياً يدعو إلى اصطفاف جموع الشعب تحت المظلة العراقية لتكوين حكومة مستقلة رايتها القومية العربية, ولكن ما لبث الأمر إلى أن تأثرت العراق أيضاً بصورة الثورات العربية كالثورة التونسية والمصرية والليبية, ففي عام 2011, وبدأت ملامح الحراك الشعبي في العراق احتجاجاً على سياسة الحكومة التي تنتهجها بما لا يلبي رغبات الشعب, فبدأت المسيرات السلمية في العراق تنديداً بالفساد ومطالبة بالإصلاح السياسي على نطاق واسع (الضاري, 2013: 1).

خامساً: التوترات في الشأن اللبناني

لبنان ليس بمنأى عن المتغيرات التي طرأت على دول الإقليم العربي, فقد عانت لبنان من مشكلة السيادة على أراضيها لفترة طويلة وتعرضت لتدخلات إقليمية ودولية في سياساتها, عوضاً عن التوتر الداخلي وعدم الاستقرار (أتاواوي, وآخرون, 2008: 2), والجدير بالذكر أن دولة لبنان تمثل مرآة لعدد من الصراعات في المنطقة إذ أنها تتأثر بما يجري حولها من صراعات وخصوصاً الصراعات التي دارت في الأراضي السورية, وتتأتى هذه الآثار من تلك الاتجاهات الداخلية في لبنان التي تحتوي على العديد من وجهات النظر والاتجاهات فمنهم من يناصر الثورات العربية وخصوصاً الثورة السورية ومنهم من يقف على الحياد, ومنهم من يناصر النظام السوري ويفرض نفسه كطرف في هذه الصراعات كحزب الله اللبناني, فكلما زادت التوترات الإقليمية كلما زادت حدة التوتر في الشأن الداخلي اللبناني, ونشأت الانقسامات والخلافات بشكل واضح وملموس (الأعور, 2017: 1).

سادساً: الحراك الشبابي في فلسطين

لا شك أن فلسطين ومنذ عقود عانت من المتغيرات الدولية والإقليمية والصراعات الداخلية والتدخلات من العديد من الأطراف في شأنها الداخلي, وبقيت التوترات في فلسطين بين مد وجزر طوال سنوات وخصوصاً جراء التدخل الإسرائيلي بشكل واسع النطاق, ذلك التدخل المدعوم من الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية على الرغم من التحذيرات التي صدرت عن جهات رسمية حول خطر إثارة العنف في الأراضي الفلسطينية فقد أشار مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك عام 2015 "بأن خطر العنف في الضفة الغربية يزداد وأن المصالح الأمريكية ستتضرر إذا ما حدث ذلك (سليمان, 2015: 1, 2).

على الرغم من ذلك وبعيداً عن التاريخ الفلسطيني وصراعاته مع الجانب الإسرائيلي, ومع ظهور ثورات الربيع العربي, فنجد أن الشارع الفلسطيني قد تأثر بشكل واضح من تلك الثورات العربية, ففي عام 2011 وتزامناً مع عدداً من الثورات العربية طالب عدداً من الشباب الفلسطيني بمطالبات حقوقية من السلطة الفلسطينية من خلال مسيرات سلمية وتنديداً بالفساد والاستبداد الذي ظهر بشكل ملموس على سلوك وتصرفات السلطة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني حيث أخذت هذه المسيرات بالتصعيد شيء فشيء والتي ما لقيت إلا التصدي من قبل السلطة الفلسطينية وكذلك السلطة الإسرائيلية, إذ اعتبرت السلطات الإسرائيلية في عام 2016 ذلك الحراك بأنه حراكاً محظوراً ينبغي عدم تكرارها (موسوعة الجزيرة, 2016: 1).

المطلب الثاني: أثر طبيعة المتغيرات الدولية على المنطقة العربية

تمثلت المتغيرات الإقليمية الدولية بتدخل العديد من الدول في شؤون دول الإقليم العربي, فلا شك أن هناك العديد من الدول الكبرى التي كان لها أثر في منطقة الإقليم العربي, كان من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران وتركيا والعديد من الدول, إلا أن هناك ثلاثة دول كان لها حضور كبير على مستوى الإقليم, إذ تمثلت تدخلات وتحركات هذه الدول في أنها متغيرات دولية إقليمية, ذلك نظراً لكونها ليست دولاً عربية ولكنها تقبع ضمن دول الإقليم العربي, وهي إيران وتركيا وإسرائيل, إذ كان لكل من هذه الدول تحركات في الساحة العربية أدت إلى إحداث متغيرات إقليمية ودولية على حد سواء كان لا بد من التطرق إليها والتعرف على أسسها وتوجهاتها ودوافعها, هذا ما سأتطرق إليه خلال هذا المطلب من خلال النقاط التالية:

أولاً: التدخلات الإيرانية في دول الإقليم العربي

شهد العالم بأسره في السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً على التوجهات السياسية والعسكرية الإيرانية, وأهدافها التوسعية للسيطرة على المنطقة العربية, فبعد أن تأكدت إيران من قدرتها التي ظهرت بشكل ملحوظ في عدد من المجالات لعل من أبرزها المجالات العسكرية والسياسية, عندها اتجهت إيران إلى التدخلات المتغيرة في الشأن العربي (مقداد, 2013: 446, 447), إذ تمثل التدخل الإيراني في دول الإقليم العربي فيما يلي.

١. التدخل الإيراني في العراق: لا شك أن التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي حاضراً منذ عقود, إلا أن الفترة المنحصرة بين العام 2011 إلى عام 2017 كان لها آثاراً واضحة في تلك التدخلات والتي ظهرت ملامحها في حضور جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي أُطلق عليها اسم (داعش), ولأن إيران أرادت بسط نفوذها على العراق بأكمله وظنت أن داعش ستنتزع منها السيطرة على العراق بعد أن بسطت نفوذها على أراضي العراق, فقد شهدت السنوات الماضية تدخلات عسكرية كبيرة في الشأن العراقي تمثلت بدخول مسلحين إيرانيين ودعم عسكري للمليشيات الشيعية في العراق, الأمر الذي أدى إلى فتح حرب واسعة النطاق على الأراضي العراقية أودت بالعديد من المواطنين بين القتلى والجرحى والنازحين وكذلك اللاجئين (جوجنسكي, 2011: 12).

٢. التدخل الإيراني في الأزمة السورية: ظهرت التحركات والتدخلات العسكرية الإيراني خلال الأزمة السورية بشكل واسع النطاق وبشكل ملحوظ في كافة المستويات, إذ كان الهدف من الثورة السورية هو إنهاء عصر الاستبداد والفساد وللوصول إلى معاني الحرية التي غابت طويلاً عن الشارع السوري, إلا أن التدخل الإيراني في سوريا لم يأتي لصالح الشعب السوري وإنما جاء دعماً للنظام السوري, وكانت التدخلات الإيرانية في سوريا ذات أبعاد متعددة تمثلت بالدمار الشامل على مستوى البنية التحتية وشن العديد من الهجمات العسكرية برفقة جيش النظام السوري التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين السوريين, عوضاً عن ملايين اللاجئين الذين فروا من الدولة السورية هرباً من شبح الموت المحتم ما أدى ذلك إلى خلق زعزعة هائلة على مستوى التوازن الإقليمي العربي (العربية, 2017: 1, 2).

ثانياً: التدخلات التركية في دول الإقليم العربي

ظهرت الدولة التركية كلاعب محوري على الساحة الإقليمية العربية وذلك لما تتمتع به تركيا من موقع جغرافي يقبع على حدود كل من العراق وسوريا كما تعتبر من الدول المطلة على العالم العربي والإسلامي, كما أنها لدى تركيا تاريخ وثيق مع العالم العربي وما تشاركته هذه الدولة مع دول الإقليم من دين وسياسة وتاريخها الذي يعرفه القاصي والداني في حكم الوطن العربي إبان الدولة العثمانية.

فعلى مستوى العلاقات التركية السورية فقد شهدت السنوات ما قبل 2011 تقارباً بين البلدين إلى أن اندلعت الثورة السورية فكان الحضور التركي واضحاً في الساحة السورية منعاً لتطور الأحداث والكارثة التي حلت بسوريا أو الحد منها في عام 2011 فتدخلت تركيا بشكل واضح من خلال احتضان اللاجئين السوريين والتدخل العسكري لحفظ الأمن على الحدود الشمالية السورية, إلا أن التدخل الدولي عموماً والتدخل الروسي على وجه الخصوص حد من التدخل التركي في الشأن السوري إلى أن تحول ذلك التدخل من التحركات العسكرية إلى التدخلات السياسية وبقي الحل رهن العلاقات السياسية التركية الروسية في الشأن السوري (قيس, 2015: 105-108).

المبحث الثاني
دور المتغيرات الإقليمية والدولية في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

لا شك أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي عصفت بالوطن العربي في السنوات الأخيرة الماضية أدت إلى إعادة رسم خارطة الطريق في المنطقة وأدت إلى تغيير جذري في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية للتماشى مع متطلبات العصر الذي نعيشه وبما يتماشى مع العديد من المصالح الإقليمية سواء العربية أو الغير عربية, وكذلك مع المصالح العالمية المتمثلة بتدخل الدول العظمى في البلاد العربية, وبناء على ذلك سأقوم بتقسيم المبحث الحالي للمطالب الرئيسية التالية:

المطلب الأول: دور المتغيرات الإقليمية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

عانت المنطقة العربية من إختلال في طبيعة التوازنات الإقليمية وخصوصاً فيما يخص توازن القوى للدول الفاعلة في المنطقة العربية, فالجدير بالذكر أن وجود دولاً عربية فاعلة على المستوى الإقليمي وكذلك الدولي تمتلك مقومات توازن القوى على الساحة العربية, هذا التوازن من شأنه أن يخلق بيئة عربية متماسكة في حال طرحت الدول العربية الفاعلة نفسها ضمن إطار تعاوني بناء يضمن للوطن العربي حياة آمنة ومستقرة وذات نفوذ إقتصادي وعسكري, فماهية التوازنات الإقليمية وما دور المتغيرات الإقليمية في مسيرة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية.

أولاً: ماهية التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

في بادئ الأمر لا بد من أن نشير إلى مفهوم التوازنات الإقليمية والتي تم تعريفها على أنها: "النظرة السياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول, حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالإنفراد بالهيمنة في العالم وإستعلال إمكانياتها العسكرية والإقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها, أو التدخل ضد مصالحها" (ساعو, 2014: 21).

كما أن التوازنات الإقليمية تُعني: "امتلاك القابلية والقدرة على التأثير المباشر أو غير المباشر في إحداث حالة الاستقرار وجعل علاقات الدول في المحيط الإقليمي محملة باحتمالات التعاون والتفاهم أكثر من تحملها باحتمالات التوتر والتنافس والصراع والصدام", ولكن نظراً لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية (إبراهم, د. ت: 166-167).

وعليه فأن مصطلح توازن القوى أو التوازنات الإقليمية إلى إستقرار السياسة الإقليمية والدولية, كما يشير عدم التوازنات الإقليمية إلى ظهور التوترات السياسية والصراعات والنزاعات وأحياناً الحروب سواء على المستوى الإقليم أو الحروب الأهلية, وعدم إحداث حالة التوازن تبعاً للصراعات الإقليمية عادةً ما ينهض عنه طلب لإعادة التوازن على مستوى دول الإقليم الواحد (ساعو, 2014: 21).

الجدير بالذكر أن المتغيرات الإقليمية على المستوى العربي تلعب دوراً بارزاً في في إحداث التوازن الإقليمي في المنطقة العربية والعكس صحيح, فما جلبته المتغيرات الإقليمية من شأنها أن تربك بناء التوازن الإقليمي على أكمل وجه لإنشغال العديد من الدول العربية في شؤونها الداخلية, وفي هذا المقام ينبغي العلم بأن الدول المتجاورة جغرافياً والتي تقبع وسط الزحام الإقليمي التي تطغة على ملامحه طابع التوتر السياسي والتغير الإقليمي, يمكنها من إحداث توازن إقليمي خصوصاً الدول التي تتشارك الحدود البرية أو البحرية والنهرية, إذ تُعد هذه الحدود بمثابة شريان الحياة لهذه الدول على المستوى الاقتصادي والتجاري والسياسي وأيضاً الاجتماعي والأمني, ولكن وعلى الرغم من وجود العديد من الإمكانيات والمقدرات للدول العربية والتي من خلالها يمكنها أن تُحدث توازناً إقليمياً منيعاً, إلا أن ذات المقدرات التي تمتلكها الدول العربية يتم استخدامها أحياناً للتنافس والصراع بين دول الإقليم الواحد نظراً لتباين الأهداف والطموحات والتوجهات السياسية لهذه الدول, وعليه يمكن القول بأن النظام الإقليمي الغير مستقر ولا يوجد لديه الاستعداد لإحداث توازن إقليمي ناتج عن عدم التفاهم والتعاون بين الدول العربية أضف إلى ذلك وجود التنافس بين تلك الدول ما أدى ذلك إلى هشاشة الوضع العربي الراهن في التعامل مع المتغيرات الإقليمية لتحسين التوازن الإقليمي في المنطقة العربية (إبراهم, د. ت: 166-167).

ثانياً: أثر المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية

للمتغيرات الإقليمية التي عصفت بالعالم العربي منذ نهاية العام 2010 وبداية عام 2011 وحتى عام 2017 أدت إلى إرباك واضح في موازين القوى الإقليمية وإحداث الإضطرابات في التوازنات الإقليمية العربية, وعليه يمكن إجمال أثر المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية بالنقاط الرئيسية التالية:

١- **إعادة رسم خريطة الطريق في الوطن العربي:** فقد أدت الحراكات الشعبية والثورات العربية منذ عام 2011 إلى إحداث تغييرات جذرية على التوازنات الإقليمية في الشأن العربي, الأمر الذي أعطى الفرصة لولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ أحلامها بأعادة رسم الخريطة السياسية والجيوستراتيجية في المنطقة العربية, إذ ظهرت ملامح إعادة رسم خريطة الطريق العربية منذ حرب العراق الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ضربت العمق العربي والقومي في العراق, وما أن بدأ العراق يلملم جراحه حتى ظهرت ملامح الحراك الشعبي في عام 2011 الذي أفضى للقوى الإقليمية مساحة لا بأس بها للتدخل وفرض نفسها في الساحة العراقية التي تُعد أكثر الدول العربية في عيون الطامعين سواء الإقليميين أو الدوليين, فنشأ على المستوى الإقليمي الحراك الكردي الذي يريد إقامة دولته الكردية بأجزاء واسعة من العراق وإيران وتركيا وسوريا, الأمر الذي أضعف التوازن الإقليمي العربي وبدأ فعلياً بإجراءات تقسيم العراق, فبدلاً من تماسك دولة بحجم العراق وقواها وما تحمله من ثروات مختلفة, يأتي التقسيم ليضعف العراق خاصةً والوطن العربي عموماً, ما يؤثر ذلك سلباً على التوازنات الإقليمية العربية على الساحة الإقليمية والدولية وبشكل واضح وبرعاية دولية (الدلابيح, 2011: 39).

٢- **سقوط مفهوم القيادة:** أدت المتغيرات الإقليمية وما تحمله من حراكات شعبية وثورات عربية إلى سقوط مفهوم القيادة, وخصوصاً القيادة الرئاسية لبعض رؤساء الدول العربية الذي مضى عقود طويلة على إستلامهم زمام القيادة في دولهم, فعلى الرغم من وجود كيان قومي عربي يُنظر إليه بأنه كيان متين على مدى عقود وعلى الرغم من توجهات القيادات العربية إلا أنها كانت تمثل كيان عربي مستقل, ومع حلول العام 2011 وما بعد ذلك وما حملته هذه الفترة من أحداث سياسية وعسكرية وثورية أدت بالنهاية إلى سقوط مفهوم القيادة, فلم يعد هناك قادة متسلطين في الدولة التي انطلقت منها الثورات العربية يمكنهم الوقوف أمام إرادة الشعوب, وبالرغم من نجاح بعض الثورات آنياً إلا أن الوضع الراهن لديها واحتفال الشعوب بثوراتهم إلا أن تلك الثورات لم تحقق المطلوب وآمال الشعوب, وإنما بدأت بالانشغال بنفسها وقضاياها الداخلية والنزاعات الداخلية بين مؤيد ورافض, وبين مُنتَخب ومُنقَلب, ما أضف ذلك التوازن الإقليمي على المستوى العربي وأتاح الفرصة لتدخلات خارجية تعاملت مع الشأن العربي على أنه مجموعة أنظمة هزيلة لا تقوى على رد متطلبات الدول العظمى وتحمل سياساتها المفروضة على الساحة العربية (ساعو, 2014: 1).

٣- **تفكيك التوازنات الفكرية والثقافية العربية:** أدت الحراكات والثورات العربية إلى تغيير الفكر الثقافي للأمة العربية, فأصبحت كل دولة تغرد خارج سربها وتسعى لبناء تكتلات وتحالفات خارج المنظومة العربية, إذ أدى ترك بعض الدول تعاني بمفردها ووصول دول إقليمية غير عربية لمساندتها بالنأي بعيداً عن المنظومة العربية التي من شأنها أن تخلق كياناً عربياً واحداً مستقلاً ذي قوى عالمية, إلا أن الواقع وما يحمله من سعي دول عالمية لتغيير أنماط الفكر العربي والقومية العربية يلقي بضلاله على الثقافة العربية التي كانت تُعد أهم موازين القوى التي تقبع في أسس وقواعد بناء التوازنات الإقليمية على المستوى العربي خصوصاً (الدلابيح, 2011: 39).

٤- **تغير التوازنات الإقليمية على المستوى الجيوستراتيجي:** أخذت المتغيرات الإقليمية بإحداث تغييرات جيوستراتيجية على الساحة العربية وأدت إلى تدخل دول إقليمية عربية في شؤون دول عربية أخرى سواء من دول الجوار الجغرافي لها أو دول عربية غير مجاورة جغرافياً كما هو الحال بين تدخل المملكة العربية السعودية في الشأن اليمني

والتدخل الإماراتي في الشأن السوري, الأمر الذي أدى إلى إحداث توازنات إقليمية ذات نتائج غير إيجابية لفرض بعض الدول العربية نفسها سياسياً على دول عربية أخرى سواءً سياسياً أو عسكرياً (ساعو, 2014: 1).

٥- **خلق الأقاليم التوازنية:** وهو ما يعني خلق منطقة عربية قائمة على توازنات لقوى عالمية عظمى بناءً على طلب من قوى إقليمية عربية, وذلك في سبيل ردع قوة إقليمية وإبعادها عن الساحة العربية, ويكون تدخل القوى العالمية إما سياسياً أو عسكرياً في دولة عربية ما بدافع من دولة عربية أخرى تعمل على جلب الطرف الدولي للتدخل في شأن هذه الدولة الداخلي لمنع وصول فئة أو طائفة معينة لسدة القيادة والحكم فيها (ساعو, 2014: 59).

المطلب الثاني: دور المتغيرات الدولية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

تُعد الدول العربية بيئة مستقطبة للأطماع الخارجية على المستوى الإقليمي أو الدولي, وعليه فقد فرضت الدول العالمية نفسها على الساحة العربية لتُحدث أثر على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية, وتجدر الإشارة إلى أن تداعيات الدول العالمية في المنطقة العربية لتحدث تغييرات على التوازنات الإقليمية العربية جائت تبعا لعدة أسباب, وعليه سأقوم خلال هذا المطلب بالتطرق للنقاط الرئيسية التالية:

أولاً: أسباب تأثر التوازن الإقليمية العربي بالتوازنات الدولية

يرتبط التوازن الإقليمي بالتوازن الدولي تبعاً لكثير من المجالات التي لا يمكن إغفالها والتي تعمل على دفع الدول العالمية الإقليمية والغير إقليمية لفرض نفسها على الساحة العربية لتحدث تغييرات على مستوى التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية, وعليه تكمن أسباب تأثر التوازن الإقليمي العربي تبعاً للتوازنات الدولية في النقاط التالية:

١- أهمية المنطقة العربية بالنسبة للتوازنات الدولية: تتمثل هذه الأهمية بعناصر القوى التي يطمح إلى إمتلاكها الجانب الدولي والتي تتمثل بالمقدرات النفطية والمساحة الجغرافية وأهميته على المستوى العالمي من حيث إطلاله على المنافذ البحرية والنهرية وخصوبة أراضيه, فالوطن العربي يقع في الوسط الآسيوي واخراقه للقلب الإفريقي وإطلاله على البحر المتوسط المطل على أوروبا, وغيرها من مقدرات وقوى لم يتم إستغلالها على نحو حسن بالنسبة للدول العربية ووجدت الدول العالمية سبلاً لتحقيق أهدافها بإمتلاك هذه القوى في المنطقة العربية.

٢- إرتباط دول الإقليم العربي بالتوازن العالمي: لا شك أن بعض الدول الإقليمية العربية تمتلك قوى عسكرية وسياسية لا يمكن إغفالها على المستوى العالمي وهي ترتبط بهذه القوى مع دول العالم أجمع, الأمر الذي يجعل الدول العالمية تطمح لبناء علاقات بينها وبين هذه الدول للحفاظ على موضع قدم لها في المنطقة العربية.

ثانياً: أثر المتغيرات الدولية على التوازن الإقليمي في المنطقة العربية

للمتغيرات الدولية آثار واضحة على المنطقة العربية وخصوصاً في توازنها الإقليمي, إذ تكمن أهم الآثار للمتغيرات الدولية على التوازن الإقليمي في المنطقة العربية في النقاط الرئيسية التالية:

١- إعادة نمذجة القوى الدولية في المنطقة العربية في خروج النظام العربي من بوتقة الاحتكار الأمريكي إلى تقاسم الأدوار بين الجانب الأمريكي من جهة والجانب الروسي الذي عاد إلى الساحة العربية من جهة أخرى, إذ يشكل قطبي القوة العالمية نقطة توازن في القوى الإقليمية في المنطقة العربية, ويبدو أن تدخل كل من روسيا والولايات المتحدة يأخذ الكثير من الأشكال في المنطقة العربية منها العسكري والسياسي والاقتصادي وغير ذلك, كما يبدو أن التدخل لهذه الدول يكمن في عملية الوكالة, وبشكل أكثر وضوح فأن التواجد الأمريكي في المنطقة هو وجود بالوكالة لتحقيق مصالحها الحيوية في المنطقة ومصدر أمن كما تظن بعض الدول العربية, بالإضافة إلى الوكالة عن دولة إسرائيل في تحقيق الأمن الوطني لإسرائيل في المقام الأول, كما يبدو التدخل الروسي تحقيقاً لرغبات دولة إيران في المنطقة العربية خصوصاً ودولة سوريا على وجه التحديد, ولربما كان النفوذ التركي في المنطقة بمثابة الحماية لمواقف دولة قطر في الساحة العربية (أنباري, 2017: 1).

٢- فرض توازنات إقليمية تصب في مصلحة دول الإقليم الغير عربية وأيضاً لمصلحة دول خارجية على مستوى الأزمة السورية, فلو أمعنا النظر في تداعيات الأزمة السورية ومسيرة الأحداث فيها, نجد أن القوى الإقليمية والدولية من بإمكانها إنهاء الصراع السوري إلا أن إنهاء هذا الصراع لا يصب في مصلحتها, ذلك أن عدم الإستقرار السياسي والأجواء الضبابية التي تكتنف الدولة السورية يحقق بيئة خصبة للتدخلات الخارجية على المستوى الإقليمي وكذلك الدول, لذا فأن عدداً من الدول الخارجية تسعى إلى عدم وصول الأزمة السورية إلى حل منطقي يخدم مصالح الشعب السوري والمنطقة العربية ككل, فنجد أن إستقرار سوريا من دوره أن يزيل الوجود الإيراني والإسرائيلي في المنطقة العربية في حال آلت النتائج الإيجابية لمصلحة الشعب السوري ذي المنطلقات العربية والقومية السنية على وجه التحديد, وكذلك يحد من نفوذ القوى التركية على الأراضي العربية, فتعمل الدول الخارجية ضمن الإقليم الواحد بمن فيهم تركيا وإيران وإسرائيل وأطراف خارجية دولية كأمريكا والدولة الروسية إلى تجنيد وتسليح العديد من الجهات المتنازعة على الأراضي السورية لئلا تنتهي حدة النزاع ويزول وجودهم في المنطقة العربية, فهذا التدخل يمثل عدم إستقرار في المنطقة العربية وإنما يُحدث بدوره إستقراراً إقليمياً خاصاً بدول الإقليم الغير عربية ودول عالمية خارجية.

الخاتمة

تمحورت الدراسة الحالية حول دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2017, في هذه الفترة شهد العالم بأسره متغيرات على الساحة الإقليمية العربية تمثلت بالحراكات الشعبية والثورات العربية وتدخل الدول الإقليمية والغير عربية دولاً عالمية في الشأن العربي, الأمر الذي أحدث إضطرابات كبرى على الساحة العربية وأدت إلى خلق توازنات إقليمية تتماشى ومصالح الدول الإقليمية وكذلك الدول العالمية الخارجية, كما أدت إلى زعزعة التوازنات الإقليمية الخاصة بالشأن العربي والتي لا تصب بأي حال من الأحوال في مصلحة الدول العربية, وقد أظهرت الدراسة أنه وخلال الفترة الزمنية التي اختصت بها الدراسة الحالية ما آلت إليها المنطقة العربية من أحداث جابت الوطن العربي بأسره سواءً أحداث سياسية أو عسكرية أو حتى على مستوى مشاعر العرب في إنتهاك سيادة دول عربية ذات الجوار الجغرافي لها أو ذات الصلة القومية والدينية والتاريخية, جميع تلك التداعيات وغيرها أتاحت الفرصة لصانعي القرار الدولي والإقليمي إلى الشروع في مشروع رسم خارطة الطريق في المنطقة العربية بما تقتضيه مصالحهم التوسعية وأطماعهم الإستعمارية وتحقيق أهدافهم الإقتصادية والسياسية وغيرها, الأمر الذي أدى إلى خلق تلك التوازنات الحديثة التي طرأت على النظام العربي ككل.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من حقائق ووقائع فعلية يعيشها الشارع العربي خلال هذه السنوات وما تأثرت به التوازنات الإقليمية, فسوف أقوم خلال هذا القسم بإستخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها وطرح التوصيات العلمية التي سينتفع بها صانعي القرار السياسي والباحثين والدراسين حول موضوع الدراسة الحالي.

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة الحالية من خلال ما تطرقت إليه الباحثة في فصول الدراسة الحالية ومباحثها ومتطلباتها بالاستناد إلى أسئلة الدراسة وسعياً منه لتحقيق أهدافها وصولاً إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

١- شهدت المنطقة العربية خصوصاً والعالم بشكل عام في الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2017م متغيرات إقليمية عصفت في المنطقة العربية والتي تمثلت بالحراكات الشعبية والثورات العربية التي انطلقت منادية بالحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية التي عانت الشعوب العربية من فقدانها منذ زمن بعيد, حيث عُرفت هذه الفترة بفترة الربيع العربي لما جلبته من مستقبل مشرق للشعوب العربية في بادئ الأمر بزوال رموز الحكم الفاسدة التي أثقلت سياساتها كاهل المواطن العربي لسنوات طوال.

٢- تمثلت المتغيرات الإقليمية على المستوى العربي الداخلي بثورات عربية وحراكات شعبية في عدد كبير من الدول العربية أدت إلى إحداث زعزعة في النظام العربي خصوصاً والإقليمي عموماً.

٣- انطلقت الثورات العربية من دولة تونس في نهاية عام 2010 وبداية العام 2011 وتبعتها الثورة المصرية مروراً بالثورة الليبية فالثورة السورية وهي الأكثر ضراوة وقسوة على الشعب السوري والشعب العربي عموماً بالمشاركة مع الثورة اليمنية أخيراً, كما تمثلت المتغيرات الإقليمية العربية أيضاً بالحراكات الشعبية في كل من الأردن, والعراق,

وفلسطين, والكويت, بالإضافة إلى التوترات السياسية في شؤون بعض الدول العربية الداخلية أو فيما بينها كالتوترات السياسية في الشأن اللبناني, والتغيرات السياسية والعسكرية في المملكة العربية السعودية, وأزمة العلاقات الدبلوماسية لدول الخليج ومصر ضد دولة قطر.

٤- تمثلت المتغيرات الدولية على الساحة العربية بالتدخلات الدولية الغير عربية ضمن الإقليم الواحد في الشأن العربية بالإشارة إلى كل من دولة إيران وتركيا وإسرائيل وتدخلها السياسي والعسكري في المنقطة العربية, وظهرت هذه التدخلات التي أحدثت جملة من المتغيرات في الشأن العربي منذ عام 2011 حتى عام 2017م.

٥- كان التدخل الايراني العسكري في كل من دولة العراق وسوريا ولبنان وأيضاً اليمن إلا أن تدخلها العسكري في الأردن لم يؤت أكله كما تشتهي إيران, وكان تدخلها السياسي على مستوى العالم العربي في المنطقة الآسيوية بشكل عام, وكان التدخل الإسرائيلي على مستوى الدولة الفلسطينية والسورية عسكرياً وعلى المستوى العربي عموماً تدخلاً سياسياً, وأما تدخل الدولة التركية فقد كان على مستوى الدولة السورية والشأن الخليجي في قطع العلاقات الدبلوماسية ضد دولة قطر.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة, فقد أوصت الباحثة بما يلي:

١- ضرورة بناء منظومة عربية تجمع الدول العربية تحت مظلتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية لمواجهة التحديات وآثار المتغيرات الإقليمية السلبية على الساحة العربية, وعدم تدخل دول إقليمية أو عالمية في الشأن العربي وتنشيط دور جامعة الدول العربية في المنطقة.

٢- ضرورة تسوية الخلافات العربية فيما بينها من خلال إنشاء منظمة إصلاحية تضم عدداً من رؤوساء الدول العربية من شانهم تسوية أي خلاف بين الدول العربية ذات الجوار الجغرافي أو الدول العربية المتباعدة.

٣- ضرورة الأخذ بالسياسات الإصلاحية للدول العربية لإخماد غضب الجماهير العربية, من خلال توفير معاني الديمقراطية وتفعيل دور العدالة الاجتماعية.

٤- ضرورة العمل على إيجاد توازن إقليمي متين يحقق مطالب جميع الدول العربية وتوزيع الثروات والقوى العربية فيما بينها لتنشيط الجانب الإقتصادي والصناعي والعسكري والسياسي العربي.

٥- ضرورة سعي الدول العربية لإنهاء الأزمات الداخلية العربية والتدخلات الخارجية على الساحة العربية, بشكل موحد مما يؤدي إلى فرض الأمة العربية نفسها في موازين القوى العالمية.

٦- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والرسائل العلمية حول موضوع الدراسة الحالية لبيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية وإيجاد الحلول والتدابير لحماية هذه التوازنات وبنائها على أسس ذات كفاءة وفعالية تصب في مصلحة الوطن العربي ككل, إذ لا زال هذا الحقل العلمي والمعرفي متاحاً لأغراض البحث العلمي.

قائمة المصادر

أولاً الكتب العربية

١- يونس. يونس (2017), أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية, كتاب منشور, الأكاديميون للنشر والتوزيع, الأردن.

٢- فخراني. عبير (2016), عاصفة الحزم تجتاح حرية التعبير في اليمن والخليج, بحث منشور, الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

٣- هاناور. لاري (2016), مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا, بحث منشور, مؤسسة RAND للنشر, المملكة المتحدة.

٤- مازار. مايكل وآخرون (2016), فهم النظام الدولي الحالي, كتاب منشور, وزارة الدفاع الأمريكية, كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- عبد المولى. سيد (1992), المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي, كتاب منشور, دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض, المملكة العربية السعودية.

٦- حميد. علي (2012), التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة, الجامعة العربية في بريطانيا, المملكة المتحدة.

٧- هلال. علي ومطر. جميل (2001), النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية, كتاب منشور, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

ثانياً المجلات والدوريات

١- حشود. نور الدين (2017), جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات ادوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراعات السوري, بحث منشور, مجلة دفاتر السياسة والقانون, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر.

٢- العربية, (2017), الدور الإيراني في القضية السورية, مقال منشور, موقع قناة العربية, تاريخ المقال 2014, تاريخ النشر, 2017.

٣- مصطفى. محمد (2017), العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية, تقرير, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, قطر

٤- أنباري. أحمد (2017), التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية, مقال منشور, مقالات سودانيزاونلاين, الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- أنباري. أحمد (2017), التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها في توازنات القوى الدولية, بحث منشور, مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية, العراق.

٦- قناة الجزيرة (2017) ترمب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل, مقال منشور, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: 2017/12/16.

٧- الشوفي. إيفا (2015), الحراك لم ينته, مجلة الأخبار اللبناني, العدد (2740), بيروت, لبنان.

٨- جوجنسكي. يوئيل (2011), التدخل الإيراني في العراق: البواعث والخصائص والآثار, مقال منشور, صحف عبرية: القدس العدد (9), فلسطين.

٩- حجاج. خليل, مقداد. محمد والسرحان. صايل (2013), أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010, مجلة دراسات, العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد 40, العدد (2), جامعة العلوم الإسلامية, ومعهد بيت الحكمة للعلوم السياسية, جامعة آل البيت, الأردن.

١٠- مقداد. محمد (2013), تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهها إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة), بحث منشور, مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, العدد (2), جامعة آل البيت, الأردن.

١١- الزعبي. علي (2015) السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت, بحث منشور, مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية, جامعة الكويت, العدد (41), الكويت.

١٢- إبراهم. خضير (د.ت), العراق ودول الجوار الإقليمي (دور العراق كعامل توازن), بحث منشور, المجلة السياسية الدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العراق.

ثالثاً: الدراسات العلمية

١- قيس. تمام (2015), العلاقات السورية التركية: الواقع واحتمالات المستقبل, رسالة ماجستير, جامعة دمشق, سوريا.

٢- مصطفى. سهام (2015), الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية 2011-2013, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر – غزة, فلسطين.

٣- شريد. حمد (2012), السياسية الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج, رسالة دكتوراه, جامعة الجزائر, الجزائر.

٤- الدلابيح. علي (2011), توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.

٥- خوجة. محمد (2010), الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخريج العربي, رسالة ماجستير, جامعة مؤتة, الأردن.

٦- عرفات. إبراهيم (2010), توازنات القوى الإسلامية حول أسيا الوسطى, بحث منشور, مركز الحضارة للدراسات السياسية, مصر.

٧- نيادي. عبد الله (2008), أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع الدولي في إطار جامعة الدول العربية 1990-2007, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, عمان, الأردن.

٨- العسيري. عبد الله (2013), أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام 2011, رسالة ماجستير, الجامعة الأردنية, الأردن.

٩- محمد. ابراهيم (2013), التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013 (دراسة حالة), رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.

١٠- بني ملحم. طلال (د.ت), إدارة الأزمات وأثرها على الأمن الوطني: الأردن أنموذجاً, بحث منشور, المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات, عمان, الأردن.

١١- صافي. أحمد (2015), الحرب على قطاع غزة 2014: تقييم الأثر البيئي على غزة بإتباع المنهجية المشتركة, بحث منشور, شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية, فلسطين.

١٢- سليمان. جابر (2015), ما هي طبيعة الحراك الشعبي الراهن في فلسطين وآفاق تطوره مستقبلاً (الانتفاضة المفقودة), بحث منشور, مؤسسة الدراسات الفلسطينية, صيدا, لبنان.

١٣- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2015), اليمن بعد العاصفة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر.

١٤- سليمان. خليل (2011), الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي, بحث منشور, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة, قطر.

١٥- بسيوني. محمود, (2012), تطورات العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (1980-2002), رسالة ماجستير, جامعة الأزهر – غزة, فلسطين.

١٦- شجاع. أحمد (2012), بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون, مركز الجزيرة للدراسات والبحوث, صنعاء, اليمن.

١٧- حسيني. أحمد (2012), حالة الثورة السورية, بحث منشور, الندوة الإسلامية والثورات العربية, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, قطر.

١٨- المحارمة. عباس (2010), أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, الأردن.

١٩- الخرابشة. أحمد (2010), النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية (1967-2009), رسالة ماجستير, الجامعة الأردنية, الأردن.

٢٠- العنزي. أحمد (2009), مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج العربي, رسالة ماجستير, جامعة آل البيت, الأردن.

٢١- دندان. عبد القادر (2008), الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006, جامعة الحاج لخضر – باتنة -, الجزائر.

٢٢- الحمداني. نسرين (2007), المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005), رسالة ماجستير, جامعة مؤتة, الأردن.

٢٣- سامية. ربيعي (2008), آليات التحول في النظام الإقليمي (النظام الإقليمي لشرق آسيا), رسالة ماجستير, جامعة منتوري قسنطينة, الجزائر.

٢٤- نعيمات. فارس (2011), أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.

٢٥- محبوب. وسام (2014), أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية, رسالة ماجستير, جامعة محمد خضير – بسكرة, الجزائر.

٢٦- رشيد. حمد (2012), السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج, رسالة دكتوراه, كلية العلوم السياسية والإعلام, المملكة العربية السعودية.

٢٧- المشاقبة. عاهد, والسرحان. صايل (2016), النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة, بحث منشور, معهد بيت الحكمة, جامعة آل البيت, الأردن.

٢٨- أتاواي. مارينا وآخرون (2008), الشرق الأوسط الجديد, بحث منشور, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, واشنطن, الولايات المتحدة الأمركية.

٢٩- خدام. عبد الله (2013), الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد ثورات الربيع العربي, رسالة ماجستير, الجامعة الأردنية, الأردن.

٣٠- مصطفى. محمد (2012), العدوان على غزة 2012 بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية, بحث منشور, جامعة حيفا, فلسطين.

رابعاً: الأنترنت

١- مركز البيان للدراسات والتخطيط (2016), الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق, مقال منشور, موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط, تاريخ الوصول: 2017/12/17, http://www.bayancenter.org/2016/02/1618/.

٢- النجاب. بشير, (2017), الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي, بحث منشور, الحوار المتمدن, تاريخ الوصول/ 16/ 2018, http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=557848&r=0.

٣- الشرفات. سعود (2018), بحث في نظرية النظام العالمي, بحث منشور, مركز شرفات للدراسات والبحوث, تاريخ الوصول: 15/ 2017/3, http://www.shorufatcenter.com/.

٤- منصور. رانيا (2016), المأزق السني في العراق, موقع مركز كارنيغي, تاريخ الوصول: 2017/12/6, http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945.

٥- الجزيرة (2012), هكذا بدأت الثورة السورية, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: 2017/12/5, http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/5/.

٦- الضاري. مثنى (2013), الحراك الشعبي في العراق, لقاء إعلامي, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: 2017/12/5, http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/1/10/.

٧- موسوعة الجزيرة (2016), الحراك الشبابي الفلسطيني, مقال منشور, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: 2017/12/5, http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2016/7/14/9%8A%D9%86%D9%8A.

٨- مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية (2017), الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية: المؤشرات والدلالات, مقال منشور, تاريخ الوصول: 2017/12/17, https://arabiangcis.org/.

٩- العربي. (2015), الحراك السياسي الكويتي يعود لساحة الإرادة, مقال منشور, موقع الكويت العربي الجديد, تاريخ الوصول: 2017/12/6, https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/17/.

١٠- عبدان. سلطان وآخرون (2012), المعارضة: الحراك الشعبي, أنباء الكويت, موقع الأنباء, تاريخ الوصول: 2017/12/6, http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/334509/23-10-2012.

١١- عربيات (2017), أسبوع على الأزمة الخليجية: الوساطات تراوح مكانها, موقع الأخبار, تاريخ الوصول: 2017/8/16, online, http://www.al-akhbar.com/node/278647.

١٢- محمد. ياسمين (2017), أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية (2011-2017), بحث منشور, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, تاريخ الوصول: 2017/12/5, http://democraticac.de/?p=34868.

١٣- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2017), أزمة العلاقات الخليجية-القطرية: في أسباب الحملة ودوافعها, مقال منشور, موقع عرب 48, تاريخ الوصول: 2017/12/6, https://www.arab48.com/.

١٤- نعيرات. رائد (2015), المتغيرات العربية والإقليمية في الصراع العربي – الإسرائيلي, بحث منشور, مجلة دراسات شرق أوسطية, تاريخ الوصول: 2017/12/5, http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=446.

١٥- الجزيرة (2017), مقتل علي عبد الله صالح برصاص الحوثيين, مقال منشور, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: 2017/12/5, http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/4/.

١٦- برس. أسوشيتد (2015), النظام الدولي, مقال منشور, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: 2017/12/15, http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23/.

١٧- الأعور. فرج (2017), الحراك الشعبي في لبنان: محكومون بالأمل, بحث منشور, موقع الأخبار, تاريخ الوصول: 2017/12/6, http://al-akhbar.com/node/241671.

١٨- موقع قناة الأقصى (2017), ماذا يعني دخول المسجد الأقصى عبر البوابات الإلكترونية, تاريخ الوصول: 2017/12/15, online, http://aqsatv.ps/post/13634.

١٩- عربي (2017), أول رد فعل إسرائيلي على اعتراف ترمب, مقال منشور, موقع عربي, تاريخ الوصول: 6!/2017/12, https://arabic.sputniknews.com/world/201712061028167689.

٢٠- مجادلة. محمود, (2017), الاحتلال يفض اعتصاماً بالقوة في باحة باب العمود, مقال منشور, موقع عرب 48, تاريخ الوصول: 2017/12/16, https://www.arab48.com/.

المراجع الأجنبية

Christopher M. Blanchard and others (2012), Change in the Middle East: Implications for U.S. Policy, Congressional Research Service, USA.

Ehteshami, Anoushiravan (2014), Middle East Middle Powers: Regional Role, International Impact, Uluslararası İlişkiler, Volume 11, No. 42.